



القمة العربية
السادسة والعشرون
تُعقد في مصر تزامناً
مع مرور 70 عاماً
على تأسيس جامعة
الدول العربية



أيام مجلس
التعاون:

في قطر



في اليابان

المحتويات



4

الاجتماع التاسع لرؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان
بدول المجلس يعقد بالرياض



33

وكلاء وزارات الصحة بدول المجلس يعقدون اجتماعهم الثالث في مدينة الدوحة



38

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
يعقد في دولة قطر



46

الحفل الختامي لتدريب حسم العقبان ٢٠١٥م يقام في دولة الكويت

المسيرة

ALMASEERA

العدد 86، مايو 2015م

مجلة شهرية تصدر عن قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية
في الأمانة العامة

الإشراف العام - رئيس التحرير

خالد بن سالم الغساني

الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية

هيئة التحرير

أحمد بن عبدالله الفضالة

عبدالعزیز بن محمد الفايز

سكرتير التحرير

عبدالرحمن بن عبدالله المحمود

حمد بن خالد الدوسري

التصوير الفوتوغرافي

عبدالهادي الحايكي

جابر الشمري

الإخراج والإشراف الفني

صلاح الدين عبدالمولى

ميرغني أحمد الأمين

العدد السادس والثمانون - السنة الثامنة - مايو 2015م

لآرائكم واقتراحاتكم ومشاركاتكم

مجلة المسيرة

ص.ب. 7153 الرياض: 11462

المملكة العربية السعودية

تلفون : 1176 - 11 4827777/1291 +966

almaseera@gccsg.org

وعلى شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر)

@gccsg





بقلم: رئيس التحرير- خالد بن سالم الفساني
الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية

أيام مجلس التعاون ... وضوح الرؤية والهدف

أيام مجلس التعاون مشروع انطلق منذ أكثر من عشرة أعوام، بقرار من وزراء الإعلام لدول المجلس في عام 2004م، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، لتؤكد من خلالها دول المجلس، أن للحوار البناء والهادف المؤمن بأن الاختلاف في وجهات النظر سنة الحياة التي لا بد منها، بين النخب دوراً مؤثراً في تعزيز جسور التواصل بين الشعوب لما يخدم استقرار الأمن الدولي وتعزيز التعايش السلمي، والتواصل بين الدول على اختلاف أيديولوجياتها ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إيماناً من دول المجلس بضرورة الانفتاح على الآخر، وفق رؤية واضحة وهدف محدد، تمثل في السعي للحوار مع النخب والمثقفين، في الدول والعواصم العشر التي نفذت فيها الفعاليات، لقناعة دول المجلس بأهمية، أن يتعرف المختصون في دول المجلس وفي هذه الدول على مواقف كل طرف من القضايا التي تهم الطرفين من خلال الاتصال المباشر، باعتبار أن هذا المنهج هو أقصر الطرق لبناء علاقات صحية تحقق مصالح واحتياجات الجميع.

كما تمثلت رؤية أيام مجلس التعاون، على مبدأ الشراكة مع جهات رسمية وغير رسمية تشارك في تنظيم الفعاليات وتساهم في نجاحها وتوفير البيئة المناسبة للحوار المتوازن حول موضوعات محددة، حوار يحترم فيه كل طرف وجهة نظر الآخر..

جاءت فعاليات أيام مجلس التعاون والتي أسدل الستار عليها الأسبوع الماضي في العاصمة اليابانية طوكيو المحطة العاشرة في هذا السياق، ضمن الإطار الذي يؤكد النهج القويم لدول مجلس التعاون بالانفتاح على الآخر والتعاون والشراكة بما يحقق مصالح الطرفين ويقدم رؤية مشتركة بأهمية التعايش السلمي بين شعوب العالم، لتحقيق رفاهية الإنسان وسعادته في عالم بلا حروب أو صراعات.

فدول الخليج، ومن خلال فعاليات أيام مجلس التعاون باليابان، بما تضمنته خلال أيامها الثلاثة من ندوات متعددة شملت الجانب الاقتصادي بأبعاده

المختلفة، والجانب الثقافي والإعلامي، تقدم وتعرف بنفسها ليس فقط من خلال الدبلوماسية والمواقف السياسية، والتي هي في حقيقتها متجذرة بين دول الخليج واليابان، وإنما من خلال أنشطة تفتح آفاق أرحب مع الفعاليات والنخب وحتى بقية شرائح وفئات الشعب الياباني عبر وسائل إعلامية وثقافية.

كل هذا يأتي في محصلته ليحقق رغبة دول مجلس التعاون، وإيماناً منها بأهمية الانفتاح الثقافي مع الآخر أي كان هذا الآخر مختلفاً في ديانتهم وعرقهم وثقافتهم، وما ذلك إلا لمقاصد وفلسفة ثابتة بأن التعاون والشراكة يمكن تحقيقها من خلال مجالات الثقافة والفكر والأنشطة المتنوعة، وأن ذلك ليس حصراً على البعد السياسي والدبلوماسي ذي الطابع الرسمي، وذلك لا شك يعكس الدرجة التي وصل إليها أبناء هذا الكيان العزيز الشامخ من الثقافة والعلم والتطلع والرقى.

لقد حققت أيام مجلس التعاون في كل محطاتها العشر، ابتداءً من (باريس 2004م) وإنهاءً بطوكيو 2015م، جملة من الأهداف والمساعي السامية التي تؤكد في مجملها على أن ما نختلف بشأنه، فكرياً أو عقيدة أو رأياً أو حتى سلوكاً، إنما هو من طبيعة الحياة والنفس الإنسانية التي تحوي بالإضافة إلى ذلك أفكاراً وآراءً وأساليب عمل نتفق بشأنها ومن أجلها جميعاً وهي التي لا بد من التمسك بها ودفعها نحو الأمام باستمرار.

القمة العربية السادسة والعشرون تُعقد في مصر تزامناً



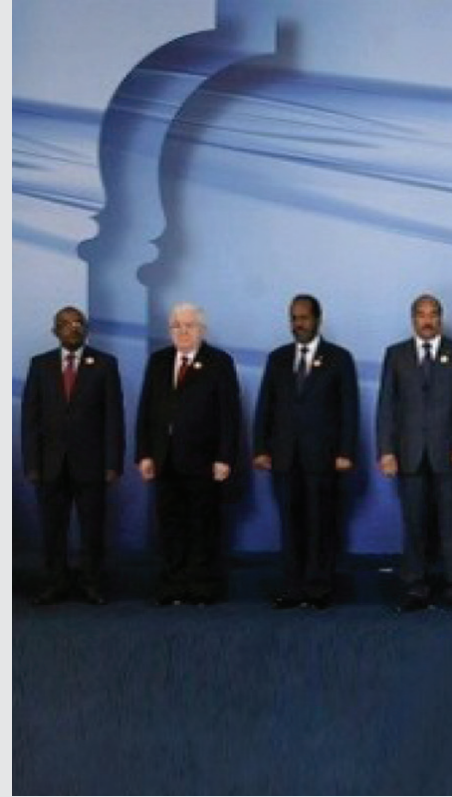
بحضور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة ورؤساء الدول العربية وممثلي الدول والوفود الرسمية، حضر معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الجلسة الافتتاحية للدورة العادية السادسة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، التي بدأت أعمالها في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، برئاسة فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية.

وقد استهلّت الجلسة الافتتاحية للقمة بكلمة لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت رئيس الدورة الخامسة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، أكد فيها على ضرورة مواجهة التحديات التي تواجه الوطن العربي بجهد جماعي ووحدة صف صلبة وترفع على الخلاف والاختلاف في إطار عمل عربي مشترك يحفظ أمننا الإقليمي ويلبي طموحات شعوبنا. وقد افتتح فخامة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أعمال الدورة السادسة والعشرين بكلمة





سبعاً مع مرور 70 عاماً على تأسيس جامعة الدول العربية



أكد فيها خطورة العديد من القضايا التي تواجه الوطن العربي في هذه المرحلة، وفي

مقدمتها التحدي الجسيم لهوية الأمة ولأستقرار مجتمعاتها ولطبيعتها العربية الجامعة، وتحدي الإرهاب الذي يمثل الأداة المثلى لمن يروجون لأي فكر متطرف كي يهدم كيان الدول ويعمل على تقويضها .

وقال الرئيس عبدالفتاح السيسي إن بعض الأطراف الخارجية تستغل الظروف التي تمر بها دول عربية للتدخل في شؤونها أو لاستقطاب قسم من مواطنيها بما يهدد أمننا القومي بشكل لا

يمكننا إغفال تبعاته على الهوية العربية وكيان الأمة.

علما أن القمة العربية السادسة والعشرين قد عقدت تزامناً مع مرور 70 عاماً على تأسيس جامعة الدول العربية وبدء العمل العربي المشترك، وناقشت عدداً من الملفات العربية الهامة، في مقدمتها تحديات الأمن القومي العربي، والصراع العربي الإسرائيلي، وتطورات الأزمة في كل من سوريا وليبيا واليمن، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، وغيرها من الملفات الاقتصادية والاجتماعية.



الاجتماع التاسع لرؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول المجلس يعقد بالرياض



الوزاري لإقراره، كما واستعرض الاجتماع مقترح الأمانة العامة لإعداد نظام (قانون) خاص بنوي الاحتياجات الخاصة ، ونظام (قانون) استرشادي موحد لحماية حقوق ضحايا الجريمة، إضافة إلى مناقشة قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (34) بشأن طرح موضوع العمل التطوعي على اللجان الوزارية المعنية .

عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاجتماع التاسع لرؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وناقش الاجتماع عدداً من المواضيع من بينها، مشروع النظام (القانون) الاسترشادي الموحد للحماية من الإيذاء الأسري لدول مجلس التعاون تمهيداً لرفعه في صيغته النهائية إلى مقام المجلس





الزياني لصحيفة الأخبار المصرية:

دول مجلس التعاون تدعم وتؤيد كل ما من شأنه تقوية وحدة الصف العربي وحماية المنطقة العربية من جميع التهديدات والتحديات التي تمر بها

الهامة التي أسهمت في إيجاد منظومة متكاملة. وفي حديثه عن الأزمة اليمنية ، قال الأمين العام لمجلس التعاون إن عاصفة الحزم التي أطلقتها دول مجلس التعاون بمشاركة عدد من الدول العربية جاءت استجابة لطلب فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، الرئيس الشرعي للجمهورية اليمنية، لحماية اليمن وشعبه من الاعتداءات الحوثية المستمرة ، وتأكيدا على أن دعم الشرعية في اليمن وحمايتها أمر محسوم خليجيا وعربيا ودوليا ، مشيرا إلى أن العملية السياسية في اليمن التي تضمنتها المبادرة الخليجية شكلت مثالا على التعاون والتنسيق الدولي ونموذجا يشار إليه في مجال التسوية السلمية للنزاعات الوطنية.

وحول العلاقات المصرية الخليجية ، أكد الدكتور عبداللطيف الزياني على العلاقات الاستراتيجية ذات العمق التاريخي والثقافي التي تربط دول مجلس التعاون بجمهورية مصر العربية في كافة المجالات، وعلى دعم دول المجلس كل ما من شأنه تحقيق تطلعات الشعب المصري وتجاوز الأزمات التي مرت به، والذي تجلى واضحا في القمة الاقتصادية التي عقدت في شرم الشيخ منتصف شهر مارس المنصرم. وفيما يتعلق بالتحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي ، أكد الدكتور عبداللطيف الزياني أن دول المجلس ستقوم بكل ما يجب القيام به لدحر تلك الجماعات ، داعيا إلى تكثيف الجهود الدولية المشتركة لمحاربة تنظيم داعش وغيره من الحركات الإرهابية المتطرفة.

وعن الشأن السوري ، قال الأمين العام إن مجلس التعاون أكد على الحل السياسي للأزمة السورية وفقا لبيان جنيف (يونيو 2012م) وبما يضمن أمن واستقرار سوريا ووحدة أراضيها ويلبي تطلعات الشعب

أشاد معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بنتائج القمة العربية التي عقدت في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، ووصفها بأنها قمة تاريخية سواء على مستوى الظروف التي عقدت فيها أو القضايا التي بحثها أصحاب الجلالة والسمو قادة الدول العربية، والتي ترتبط بمستقبل الوطن العربي وأمنه المشترك ومسيرته التنموية . ووصف القرارات التي توصلت إليها القمة العربية بأنها قرارات مهمة تسهم في صيانة الأمن العربي وتعزيز التضامن والتكاتف بين الدول العربية.

ونوه الأمين العام لمجلس التعاون، في الحوار الذي نشرته صحيفة الأخبار المصرية، بإقرار القادة العرب تشكيل قوة عربية مشتركة لما من شأنه صيانة الأمن القومي العربي. معبرا عن تأييد دول مجلس التعاون ودعمها لكل ما من شأنه أن يقوي وحدة الصف العربي وحماية المنطقة العربية من جميع التهديدات والتحديات التي تمر بها.

كما أشاد الأمين العام بمستوى التنسيق والتعاون القائم بين مجلس التعاون والجامعة العربية ، مشيرا إلى اللجان الثلاث المشتركة التي تم تشكيلها منذ عامين لبحث مختلف القضايا العربية والإسلامية ، وتضم الأمانة العامة للجامعة العربية، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والأمانة العامة للاتحاد المغربي، والأمانة العامة لمجلس التعاون.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون على أن منظومة مجلس التعاون التي نجحت خلال مسيرتها التي قاربت الأربعة والثلاثين عاما قادرة على التعامل الفعال مع كافة التحديات ، مشيرا إلى أبرز معالم التعاون الأمني الخليجي وبالإنجازات



لمجلس التعاون على محورية القضية الفلسطينية لدول مجلس التعاون، وأن السلام الشامل والعدل والدائم لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة.

أما بالنسبة للملف الإيراني فقد أوضح الدكتور عبداللطيف الزياتي أن مجلس التعاون يسعى دائما إلى تعزيز الثقة بين منظومة دول المجلس وإيران، وبناء علاقات بين الجانبين تقوم على الاحترام المتبادل هدفها تحقيق كل ما فيه خير شعوب المنطقة ودولها.

السوري، داعيا إلى ضرورة تضافر الجهود الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية لكل المتضررين واللاجئين والمهجرين السوريين.

وحول العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون، أكد الأمين العام على أهمية وعمق هذه العلاقات التاريخية، وعلى أهمية استقرار العراق وأمنه وازدهاره، مشيرا إلى ترحيب المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون بالتوجهات الجديدة للحكومة العراقية برئاسة السيد حيدر العبادي. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أكد الأمين العام

دولة الكويت تستضيف المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا



المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا
The Third International Humanitarian Pledging Conference for Syria
دولة الكويت - 31 مارس 2015

والعمل على تضميد جراح هذا الشعب الذي عانى الكثير. وأوضح سموه أن المؤتمر يهدف لمواجهة أكبر كارثة إنسانية عرفت البشرية في تاريخنا المعاصر للتخفيف من معاناة الأشقاء في سوريا التي يعيشونها بعد دخول هذه الكارثة الإنسانية عامها الخامس، مبينا أن المؤتمرين الأول والثاني حققا نجاحا كبيرا بفضل

برعاية وحضور صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، شارك معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياتي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في المؤتمر الدولي الثالث لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي افتتح في دولة الكويت، بحضور معالي الأمين العام للأمم المتحدة/ بان كي مون، ورؤساء حكومات ووزراء خارجية 78 دولة، والمنظمات والهيئات الدولية المختصة بشؤون اللاجئين والمساعدات الإنسانية.

وقد أفتتح صاحب السمو أمير دولة الكويت الجلسة بكلمة أعرب فيها عن أمله في استجابة سخية من الدول المانحة لمواجهة الاحتياجات الملحة للشعب السوري.

وأعلن سموه عن تعهد بلاده بتقديم مبلغ (500 مليون دولار أمريكي) من القطاعين الحكومي والأهلي لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري الشقيق، معربا عن أمله في أن يضع الجميع هذه المأساة أمام أعينهم





أخبار المسيرة

مساهماتكم.

السوري المسؤولية الرئيسية في تفاقم معاناة أكثر من 12 مليون سوري بسبب سياسة الحصار التي ينتهجها ضد المدنيين في مدنها وقراهم وهو يمنع وصول مساعدات الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين الأبرياء الذين يواجهون أقسى الظروف بلا غذاء ولا ماء ولا دواء، ولجوءه إلى سياسة التجويع ضد هؤلاء الأبرياء في انتهاك صارخ لكافة القوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي، داعيا المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على النظام السوري وإجباره على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2014/216م، المتضمن تيسير وصول أعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية لجميع المناطق المحاصرة والمتضررين من المدنيين.

وعبر الأمين العام عن خالص شكره وتقديره للدول الشقيقة والصديقة التي استضافت ملايين اللاجئين السوريين، ووفرت لهم سبل الإغاثة والعون، داعيا الدول المانحة إلى مواصلة هذه الأعمال الإنسانية الجليلة، وزيادة دعمها ومساندتها لهذه الدول التي تستضيف على أراضيها ملايين اللاجئين.

وبهذه المناسبة عبر الأمين العام لمجلس التعاون عن شكره وتقديره لدولة الكويت، على المبادرة باستضافة المؤتمر للمرة الثالثة على التوالي، تأكيداً لدعمها ومساندتها المستمرة للشعب السوري وهو يواجه أقسى أنواع الجرائم والانتهاكات التي حرمتها الأديان والقيم والمبادئ الإنسانية والقوانين الدولية، مشيراً إلى أن هذا المؤتمر يأتي ضمن الجهود المقدرة لصاحب السمو أمير دولة الكويت كقائد للعمل الإنساني، وللكويت كمركز للعمل الإنساني. كما ثمن معاليه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة متمثلة بالأمين العام معالي السيد/ بان كي مون، ومنظماتها المتخصصة لاهتمامها الكبير والملمس بالأوضاع الإنسانية الصعبة للشعب السوري.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون على أن دول المجلس قدمت الكثير من المساعدات لدعم الشعب السوري والمساهمة في جهود إغاثة اللاجئين السوريين، معبرا عن عزم دول مجلس التعاون على مواصلة تقديم كل العون والمساعدات لإغاثة هؤلاء اللاجئين، محملا النظام

دول مجلس التعاون تعرب عن تقديرها البالغ لإقرار مجلس الأمن الدولي للقرار 2216 الذي يعكس جدية المجتمع الدولي لمساندة الشعب اليمني

وعبر الأمين العام عن تطلع دول مجلس التعاون لأن يكون القرار الأممي خطوة لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، ودعم قيادته الشرعية، ومواصلة العملية السياسية السلمية بمشاركة كافة القوى السياسية ومكونات المجتمع اليمني وفق المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، داعيا اليمنيين جميعاً إلى الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي والالتزام بتطبيق قرارات مجلس الأمن، والاحلاص للوطن والتخلي عن المواقف الأنانية، ونبد العنف والصراع حفاظاً على السلم الأهلي والوحدة الوطنية والمصالح العليا للشعب اليمني.

أعربت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تقديرها البالغ لإقرار مجلس الأمن الدولي للقرار الأممي رقم 2216 تحت الفصل السابع، باعتباره رسالة واضحة وقوية تعبر عن وحدة المجتمع الدولي تجاه دعم الشرعية ونصرة الشعب اليمني الشقيق.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون، الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، إن دول المجلس تثمن بكل التقدير والاعتزاز موقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذي يعكس جدية المجتمع الدولي لمساندة الشعب اليمني وحقه المشروع في تحقيق تطلعاته في وطن آمن ومستقر ومزدهر.



دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ترحب بقرار الرئيس اليمني بتعيين نائب له

رحبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بقرار فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، تعيين معالي الأستاذ خالد محفوظ بحاح، نائباً له مع احتفاظه بمنصبه كرئيس للوزراء، باعتباره خطوة مهمة لتعزيز الجهود التي يبذلها فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي لإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن الشقيق.

وقد ألتقى الأمين العام لمجلس التعاون، الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، في مكتبه بالرياض، بمعالي السيد خالد بحاح، معرباً عن تهانيه الخالصة لثقة فخامة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي بتعيين معاليه نائباً لرئيس الجمهورية مع احتفاظه

بمنصبه كرئيس للوزراء، متمنياً له دوام التوفيق والنجاح في أداء المسؤوليات والمهام المطلوبة في هذه المرحلة المهمة من تاريخ اليمن، مشيداً بما يتمتع به معاليه من كفاءة عالية وروح وطنية مخلصه .

وأكد الزياني أن دول مجلس التعاون ستواصل دعمها ومساندتها لكافة الجهود التي يبذلها فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي ومعالي الأستاذ خالد بحاح والقوى السياسية اليمنية المتمسكة بالشرعية الدستورية، لاستكمال العملية السياسية وفق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس يعقدون اجتماعهم الثاني في دولة قطر

عقد بدولة قطر، الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حيث تناول الاجتماع عدداً من الموضوعات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد والتي تم رفعها من قبل الوكلاء أو المساعدين أو من يقوم مقامهم بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس للموافقة عليها، ومن بينها انضمام مجلس التعاون بصفته منظمة إقليمية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومشروع المبادئ الاسترشادية لتبادل الخبرات والتجارب بين هيئات وأجهزة حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس .

هذا وناقش الاجتماع توصيات ورشة العمل التي عقدت في مسقط حول (مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية) وندوة (دور البرامج التوعوية في حماية النزاهة)، وكذلك المرثيات والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء بشأن تطوير هيئات وأجهزة حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس

كما بحث الاجتماع إعداد نظام (قانون) موحد استرشادي لحمايه المال العام بدول المجلس، وقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الرابعة والثلاثين بشأن موضوع العمل التطوعي .





استقبالاته الأمين العام



الأمين العام يجتمع بعدد من السفراء والوزراء

اجتمع معالي الدكتور
عبد اللطيف بن راشد الزياني،
الأمين العام لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية، في
مكتبه بمقر الأمانة العامة
في الرياض، بعدد من
السفراء المعتمدين لدى
المملكة العربية السعودية

وعدد من الوزراء للدول الشقيقة والصديقة، كل
على حدة.

حيث اجتمع معاليه مع سعادة السيد ماركوس
إيدرير، نائب وزير الخارجية بجمهورية ألمانيا
الاتحادية والوفد المرافق له، بمناسبة زيارته
للمملكة العربية السعودية.

كما اجتمع معاليه، مع سعادة السيد أندرو روب،
وزير التجارة والاستثمار الأسترالي والوفد
المرافق له، بمناسبة زيارته للمملكة العربية
السعودية.

وقد حضر الاجتماع سعادة السيد رالف كنيج،

سفير أستراليا لدى المملكة، وسعادة السفير نبيل
الصالح سفير المملكة العربية السعودية لدى
أستراليا، والدكتور عبد العزيز العويشق، الأمين
العام المساعد للشؤون الخارجية.
كما اجتمع معاليه، مع سعادة الأستاذ زايد بن
راشد الزياني، وزير الصناعة والتجارة بمملكة
البحرين.

تم خلال هذه الاجتماعات بحث علاقات التعاون
بين مجلس التعاون والدول الشقيقة والصديقة،
والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في شتى
المجالات، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام
المشترك.



الزياني يلتقي مسؤولي هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول مجلس التعاون



وأكد الدكتور عبداللطيف الزياني على ضرورة تنسيق الجهود الخليجية في هذا المجال بين هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس من أجل إيصال المساعدات الإغاثية للمحتاجين من أبناء الشعب اليمني في مختلف أرجاء اليمن ، مؤكداً على أهمية الإسراع في إيصال المساعدات الإغاثية للتخفيف من معاناة الأشقاء اليمنيين.

من جانبهم، أعرب مسؤولو هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس عن شكرهم وتقديرهم للأمانة العامة على الدعوة لعقد هذا الاجتماع واستضافته بمقر الأمانة العامة، مؤكداً بأن هيئات وجمعيات الهلال الأحمر قد أعدت خطة شاملة لتنسيق جهود الإغاثة من أجل إيصال المساعدات الضرورية للشعب اليمني .

التقى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون، مع مسؤولي هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول مجلس التعاون ، وذلك بمناسبة عقد اجتماعهم لتنسيق الجهود بين هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس في العمل الإغاثي لمساعدة المحتاجين باليمن الشقيق.

وأشاد الأمين العام لمجلس التعاون باستجابة هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس لعقد هذا الاجتماع الذي يعبر عن حرصهم على القيام بواجبهم الإنساني تجاه الأشقاء في اليمن ، ويعكس اهتمام دول مجلس التعاون على دعم ومساندة الأشقاء اليمنيين لتجاوز الظروف الصعبة التي يعيشونها .





الأمين العام يجتمع مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية



اجتمع معالي الدكتور
عبد اللطيف بن راشد
الزياني، الأمين العام
لمجلس التعاون لدول
الخليج العربية، في مكتبه
بمقر الأمانة في الرياض،
مع السيد لي يونج، المدير
العام لمنظمة الأمم
المتحدة للتنمية الصناعية
- يونيدو .

وتم خلال الاجتماع
بحث سبل التعاون بين
مجلس التعاون والأمم
المتحدة في المجالات
التنموية وسبل تطويرها

والارتقاء بها، وجهود منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تقديم الدعم لدول المجلس، لتعزيز مساهمة
القطاع الصناعي في مسيرة التنمية الاقتصادية بدول المجلس.

.... ويلتقي نائب وزير الخارجية الأمريكي

الأمريكي لدى المملكة العربية السعودية جوزيف
وستفل، والسفير الأمريكي في صنعاء السيد ماثيو
تولر، وسعادة السفير جيرالد فايرستين مساعد نائب
وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى.

وحضره من جانب الأمانة العامة لمجلس التعاون،
سعادة الدكتور عبد العزيز العويشق، الأمين العام
المساعد للشؤون الخارجية، والدكتور صالح القنيعير،
مبعوث الأمين العام لمجلس التعاون إلى اليمن، والسيد
سعد العريفي، رئيس بعثة مجلس التعاون في صنعاء،
والدكتور مشاري النعيم، المستشار السياسي للأمين
العام لمجلس التعاون .

اجتمع معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد
الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج
العربية، في مكتبه بمقر الأمانة العامة في الرياض، مع
سعادة السيد/ أنتوني جيه بليكن، نائب وزير الخارجية
الأمريكي .

تم خلال الاجتماع بحث علاقات التعاون بين مجلس
التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، والسبل الكفيلة
بتعزيزها وتطويرها في كافة المجالات، كما تم بحث
آخر التطورات والمستجدات على الساحتين الإقليمية
والدولية، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك.
حضر الاجتماع من الجانب الأمريكي السفير



تدشين حفل افتتاح أيام مجلس التعاون في دولة قطر

دشن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، حفل افتتاح أيام مجلس التعاون التي تستضيفها دولة قطر، تنفيذا لقرار أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، بحضور سعادة الدكتور محمد عبدالواحد الحمادي، وزير التعليم والتعليم العالي بدولة قطر، وكبار المسؤولين، وعدد من الأمراء العاملين بالمساعدتين بمجلس التعاون .

وأوضح الدكتور عبد اللطيف الزياني أن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس حرصوا، رعاهم الله، على أن يتم إطلاع المواطن الخليجي وتعريفه بما تحقق من إنجازات، خدمة له، وإبراز الدور الذي قام ويقوم به المواطن الخليجي للمساهمة في تطوير وتنمية العمل الخليجي المشترك وتحقيق أهدافه .

وقال: إنه على الصعيد السياسي أصبحت مواقف دول المجلس موحدة في معظم القضايا الإقليمية والدولية ، وباتت الدبلوماسية الخليجية نشطة وفاعلة وتحظى بتقدير عالمي كبير، مشيراً إلى أن البعثات الدبلوماسية الخليجية وبعثات مجلس التعاون تسهم بجهد متواصل ومتميز في تنسيق العمل الدبلوماسي الخليجي المشترك، موضحاً أن علاقات دول المجلس كمجموعة تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية مع العديد من الدول الكبرى الصديقة والمجموعات الدولية والمنظمات

وقد ألقى الأمين العام لمجلس التعاون كلمة في حفل الافتتاح أكد فيها أن أبناء دول مجلس التعاون يحق لهم اليوم أن يفخروا ويتفاخروا بما حققته هذه المنظومة الخليجية المباركة من إنجازات عظيمة برهنت على تلاحم وترابط وتضامن دول المجلس، وأكدت بأن هذه المسيرة الخيرة انطلقت قبل أربعة وثلاثين عاماً، بعون من الله، وبحكمة قادتها الميامين، من أجل خير وتقديم شعوبها، ومن أجل تعزيز التعاون والترابط والتكامل بين دولها.

وقال الأمين العام: إننا اليوم نشهد ونجني ثمار ما غرسه الآباء المؤسسون كيانا خليجياً راسخاً يبرهن على وحدة الهدف والمصير الواحد، ويحمي أمن واستقرار خليجنا المعطاء بل والأمن الإقليمي، والشواهد على ذلك حاضرة أمامنا، بالأمس، واليوم، وفي المستقبل أيضاً بإذن الله وعونه .



أيام مجلس التعاون في قطر



مجلس التعاون سيبقى دائما وأبدا درعا منيعا يحمي أبنائه ويذود عن مصالحهم ويحقق تطلعاتهم وآمالهم، وسندا وعونا للأشقاء العرب والأمة الإسلامية، وداعما للأصدقاء والدول المحبة للسلم والأمن.

وعبر الأمين العام عن شكره وتقديره لكافة مواطني دول المجلس الذين آمنوا بالعمل الخليجي المشترك وأهدافه السامية النبيلة، وبرهنوا دائما على مساندتهم ودعمهم لهذه المسيرة الميمونة، فكان لعطائهم وبذلهم الأثر الكبير فيما تحقق من إنجازات بارزة في مختلف الميادين التي أصبحت شاهدا على الرؤية الثاقبة والاخلاص في العمل والتفاني فيه، معربا عن أمله في أن تحقق هذه الأيام الخليجية أهدافها السامية، وأن تكون فرصة للمواطن الخليجي للتعرف على ما أنجز عبر مسيرة العمل الخليجي المشترك، وعلى حقوقه المكفولة خليجيا، وأن يدرك ويستشعر واجباته الوطنية ودوره المهم والفعال في دعم وتعزيز المنظومة الخليجية لتوفير البيئة الآمنة والمستقرة والمزدهرة والمستدامة لأبناء دول مجلس التعاون حاضرا ومستقبلا.

الإقليمية والدولية مما يسهم بشكل كبير في تعزيز مكانة مجلس التعاون في المجتمع الدولي.

وقال: إنه على الصعيد العسكري أصبحت القوات المسلحة لدول مجلس التعاون أكثر تكاملا وفعالية، وتعززت مجالات العمل العسكري الخليجي المشترك، وأصبح لدينا الآن منظومة قيادة وسيطرة موحدة نفخر بها ونعتز، مؤكدا أن دول مجلس التعاون قطعت شوطا بعيدا في مجال التنسيق والتعاون المشترك لمكافحة الجرائم بكل أنواعها بما فيها الجرائم المنظمة والإرهاب. وأضاف الأمين العام لمجلس التعاون أن دول المجلس تمكنت من إنجاز المواطنة الخليجية، وإنشاء السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي، والاتحاد النقدي، والربط الكهربائي، واضعة في اعتبارها أن تكون هذه الإنجازات ذات مردود على المواطن الخليجي باعتباره هدف التنمية وغايتها، ووسيلتها في ذات الوقت. وقال: إن ما حققته مسيرة العمل الخليجي المشترك من إنجازات جاء بفضل من الله، وبحكمة بالغة من قيادة رشيدة من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، حفظهم الله ورعاهم، مشيرا إلى أن



إنجازات مجلس التعاون

شقيق وصديق ، ومحل اهتمام وتقدير المجتمع الدولي. وقال إن مجلس التعاون تمسك خلال مسيرته المباركة على المستوى السياسي بمبادئ أساسية، تتلخص في الالتزام بقواعد القانون الدولي، واحترام وحدة الدول وسيادتها واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض العنف بكل أشكاله ، وتبني الحلول السلمية الحوار لحل النزاعات والخلافات، مع دعوة الدول الأخرى إلى الالتزام بتلك المبادئ، مؤكداً أن مجلس التعاون لعب أدواراً مهمة لتعزيز الأمن والسلم الدوليين، وهو ينهض بمسؤوليته السياسية لحماية أمن المنطقة واستقرارها إيماناً من دول المجلس بأهمية موقعها الاستراتيجي في هذه المنطقة الحيوية للاقتصاد العالمي.

وأوضح الأمين العام حرص مجلس التعاون على الحفاظ على الأمن الإقليمي واستقراره، وحفظ حقوق دوله وسيادتها واستقرارها، ودعم تنميتها وتطورها. مشيراً إلى الدور الذي قامت به دول المجلس تجاه الأزمة اليمنية في عام 2011م، وما بذلته من مساع لت تحقيق تسوية سياسية سلمية من خلال المبادرة الخليجية، وإشراك المجتمع الدولي في دعم تلك الجهود سياسياً واقتصادياً من خلال تبني مجلس الأمن الدولي للحل السياسي الذي نصت عليه المبادرة الخليجية، وإصدار قرارات أممية لتعزيز جهود مجلس التعاون في هذا المجال، وكذلك من خلال المؤتمرات التي عقدت تحت عنوان «أصدقاء اليمن» والتي أمكن من خلالها جمع حوالي تسعة مليارات دولار لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى ما قدمته دول المجلس من مساعدات مالية بصورة منفردة لتنفيذ المشروعات التنموية في اليمن. وبذلك ضرب مجلس التعاون مثالا فريدا في تطبيق ما نص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو المنظمات الإقليمية للمساهمة في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وقال إن دول مجلس التعاون سعت إلى تقديم العون والدعم للدول الشقيقة والصديقة لمساعدتها على تنفيذ مشروعاتها التنموية من خلال صناديق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أنشأتها لهذا الغرض، مما

ضمن فعاليات أيام مجلس التعاون، التي تستضيفها دولة قطر، عقدت الندوة السياسية التي أقيمت تحت عنوان «إنجازات مجلس التعاون ومكتسبات المواطن الخليجي» وذلك في جامعة قطر يوم 27 أبريل 2015م.

وقد ألقى معالي الدكتور خالد بن محمد العطية، وزير خارجية دولة قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، كلمة أكد فيها أن حرص قادة دول مجلس التعاون على انعقاد فعاليات «أيام مجلس التعاون» يكشف بجلاء عن الرغبة الحقيقية في إعلاء قيمة المواطن الخليجي، وتكريس حق المواطن في المشاركة الفعلية في الشأن العام وفقاً للمفهوم الصحيح للمواطنة. وقال معاليه، «إن مسيرة مجلس التعاون الخليجي قد حققت للمواطن الخليجي العديد من الأهداف المنشودة في شتى المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية والمالية والثقافية والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى».

وقد استهلّت الندوة السياسية بكلمة للأمين العام لمجلس التعاون أعرب فيها عن شكره وامتنانه لدولة قطر أميراً وحكومة وشعباً لما تلقاه مسيرة العمل الخليجي المشترك من رعاية ودعم واهتمام لتحقيقاً لتطلعات مواطني دول المجلس نحو مزيد من التقدم والتطور والنماء، معرباً عن تقديره لما بذلته دولة قطر، ممثلة في وزارة الخارجية والوزارات والهيئات الرسمية من دعم ومساندة ملموسة للفعاليات التي تنظمها الأمانة العامة تحت عنوان (أيام مجلس التعاون).

وقال إن مسيرة التعاون الخليجي المشترك حققت إنجازات كبرى، بفضل من الله العلي القدير، والرؤية الثاقبة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس ودعمهم اللامحدود ومساندتهم المتواصلة والتفاف وعطاء مواطني دول المجلس الأوفياء الذين آمنوا دائماً بأن هذه المنظومة المباركة هي أملهم في ترسيخ أواصر المحبة والأخوة التي ربطت بينهم عبر التاريخ، وتحقيق تطلعاتهم لمزيد من التلاحم والتضامن والتكامل.

وأشار إلى أن التجارب المتنوعة والتحديات المتعددة، التي واكبت هذه المسيرة منذ انطلاقتها في عام 1981م، جعلت هذه المنظومة السياسية راسخة ومتماسكة دائماً، متفاعلة وفاعلة في مختلف القضايا العالمية، وعونا لكل



ساون ومكتسبات المواطن الخليجي

أجل تقليل الاعتماد على الطاقة النفطية، وهي تسعى الى الانتقال الى الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار بدلا من الاقتصاد المستهلك للموارد.

وأضاف أن دول المجلس بدأت في تطبيق مبادئ المواطنة الاقتصادية التي نصت عليها السوق الخليجية المشتركة، والتي تقوم على تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في الإقامة والتنقل والعمل والتملك في العقار والأسهم وممارسة التجارة والمهن والحرف، بالإضافة الى المساواة في العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، وتوفير التأمين الاجتماعي والتقاعد، والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية الحكومية المجانية في كل دول المجلس.

وقال الدكتور عبداللطيف الزياني إن دول مجلس التعاون حرصت على تبني المشروعات الاستراتيجية التكاملية، ولعل أبرزها مشروع الربط الكهربائي الذي تم تدشينه في عام 2009 م، والذي يحقق لدول المجلس الاحتياطي المطلوب من الطاقة الكهربائية، ويقلل كلفة انتاجها ويوفر التغطية المتبادلة في حالات الطوارئ، مشيرا الى أن دول مجلس التعاون شرعت في دراسة عدد من المشروعات التنموية التكاملية الاستراتيجية منها مشروع السكك الحديدية والربط المائي والأمن المائي والأمن الغذائي.

وأوضح الأمين العام أن دول المجلس تمكنت من تحقيق الأهداف التنموية للألفية العالمية بل وتجاوزتها، كما حققت مراكز متقدمة في مؤشرات الشفافية العالمية، ويكفي الإشارة إلى أن دول المجلس احتلت مراكز مشرفة ومتقدمة على المستوى العربي والاقليمي والدولي في تقرير الشفافية العالمية الصادر في 2014م عن المنتدى الاقتصادي العالمي الأمر الذي يعكس واقع التطور والتقدم الذي شهدته مسيرة التنمية الشاملة التي تحققت في دول المجلس.

وأكد الدكتور عبداللطيف الزياني أن التكامل الخليجي أصبح بعد أربعة وثلاثين عاما حقيقة ملموسة، وباتت منظومة التعاون الخليجي منظومة راسخة، قادرة على مواجهة التحديات وتجاوز الأزمات، فاعلة ومؤثرة في الساحة الإقليمية والدولية.

أكسب مجلس التعاون كمنظومة إقليمية مكانة عالية في المجتمع الدولي.

وأوضح أن علاقات دول مجلس التعاون مع دول العالم والتكتلات العالمية اتسمت بالتعاون البناء الذي يخدم مصالح الجميع ويعزز العلاقات في اطار القوانين والمواثيق الدولية. مشيرا الى أن دول المجلس ترتبط مع العديد من دول العالم بعلاقات وثيقة وبناءة. وقد تبنت استراتيجية موحدة لتنظيم وتعزيز علاقاتها الدولية من خلال الحوارات الاستراتيجية مع الدول والتكتلات الاقتصادية الصديقة، والشراكة الاستراتيجية مع الدول العربية كالجمهورية اليمنية والمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

وقال الأمين العام إن دول مجلس التعاون أمنت أن صيانة أمنها واستقرارها هو صمام الأمان لحماية مكتسباتها وانجازاتها ودفع مسيرتها التنموية وتحقيق أهدافها لمزيد من النمو والتقدم والازدهار، مشيرا الى أن التعاون الدفاعي المشترك شهد تطورا ملموسا حيث أقرت دول مجلس التعاون اتفاقية للدفاع المشترك، واستراتيجية دفاعية ذات أهداف طموحة لبناء منظومة دفاعية مشتركة، وأنشأت قوة درع الجزيرة، ومنظومة قيادة وسيطرة وتنسيق موحدة.

وأضاف أن دول مجلس التعاون حققت تقدما كبيرا في العمل الأمني المشترك تمثل في مزيد من التعاون من خلال منظومة أمنية متكاملة تستند الى الاستراتيجية الأمنية الشاملة، والاتفاقية الأمنية، واتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الارهاب، وانشاء مركز خليجي لمكافحة المخدرات وأنشاء شرطة خليجية. وتهدف هذه المنظومة الى تعزيز التكامل والترابط بين دول المجلس لمكافحة الجرائم بكل أشكالها بما فيها الجريمة المنظمة وجرائم المنظمات الارهابية المتطرفة، وتحقيق التعافي من الكوارث والأزمات وحالات الطوارئ.

وأكد الأمين العام أن دول المجلس أدركت أن التنمية الاقتصادية في مختلف مجالاتها وتنويع مصادر الاقتصاد الخليجي هي الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة المنشودة وتحقيق تطلعات مواطنيها للتقدم والتطور والنماء، وعملت على زيادة نموها الاقتصادي من



أيام مجلس التعاون تصل إلـ

بدأت في العاصمة اليابانية طوكيو، فعاليات أيام مجلس التعاون في اليابان بندوة واقع التعاون الاقتصادي بين دول المجلس واليابان (الواقع والمأمول)، وفي بداية الندوة ألقى سعادة الأستاذ خالد بن سالم الغساني، الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون، كلمة نيابة عن معالي الأمين العام لمجلس التعاون، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، توجه خلالها بالشكر والتقدير إلى المركز الياباني للتعاون مع الشرق الأوسط على مشاركته في هذه الندوة الاقتصادية الهامة للتباحث في مجالات التعاون الاقتصادي بين دول المجلس واليابان (الواقع والمأمول)، والشكر موصول لكل من ساهم في تنظيم هذه الندوة، وفي مقدمتهم سفارات دول مجلس التعاون لدى اليابان.



GCC DAYS IN JAPAN 2015



في محطاتها العاشرة في اليابان

العديد من المشاريع الكبيرة في دول المجلس، شملت صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات والألمنيوم والاتصالات والإنشاءات، ويتمثل المسار الجديد لخيارات اليابان الاقتصادية في دول المجلس في تغليب الطابع الاستثماري، وتأسيس المشاريع المشتركة، حيث تمكنت من تنفيذ مئات المشاريع الهامة في هذا المجال.

وأبان سعادة الأستاذ خالد الغساني بأن دول المجلس تشجع عقد شراكات استثمارية بين القطاع الخاص فيها والقطاع الخاص في الدول الأخرى في جميع المجالات، وأعرب عن أمله أن تستفيد الشركات اليابانية ونظراؤها في مجلس التعاون من هذه الفرص، مشيراً في الوقت نفسه إلى تجربة دول مجلس التعاون في التكامل الإقليمي

وقال سعادة الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية إن اليابان تعد أحد أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون، مشيراً في هذا الصدد إلى تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، الذي صدر هذا العام 2015م، والذي يوضح إن 17% من صادرات دول المجلس تذهب إلى اليابان، أي ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، مما يؤكد عمق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، كما يعكس هذه الأهمية ارتفاع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس واليابان من 46 مليار دولار في عام 2001م إلى 171 مليار دولار في العام 2013م. وأوضح بأن الشركات اليابانية قد أنجزت





والتي أصبحت سمة بارزة في تحسين تنافسية الاقتصاد الخليجي، حيث نجح مجلس التعاون في إيجاد مجموعة إقليمية متماسكة ومتكاملة، وبدأت دوله في الاستفادة من تحرير التجارة بينها وانفتاح أسواقها.

وأضاف أن التعاون الاقتصادي بين دول المجلس يعتبر مظلة واسعة تشمل التعاون بين الدول الأعضاء على مختلف المستويات وفي شتى الميادين الاقتصادية من تقنية، وبنكية، وموضوعات نقدية ومالية، ومسوح إحصائية، ومؤتمرات للصناعيين ورجال الأعمال ودراسات في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والصناعة.

وقال سعادة الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية في ختام كلمته إن الهدف من إقامة هذه الندوة الاقتصادية الهامة هو إتاحة المجال أمام أصحاب الاختصاص للحوار والتعرف على مجالات التعاون الاقتصادي المتاحة للطرفين، مؤكداً على أن دول المجلس تعد بيئة جاذبة للاستثمارات لما تتمتع به من استقرار على كافة الأصعدة، ووجود أنظمة استثمار تحفظ حقوق الجميع دون تمييز، وهو واقع يؤكد تنامي حجم الاستثمارات اليابانية في دول المجلس.

كما ألقى السيد نوب واكي اتو، نائب المدير العام لقوانين التجارة الدولية بوزارة الاقتصاد اليابانية، كلمة شكر خلالها مجلس التعاون لاختيار اليابان المحطة العاشرة لفعاليات أيام مجلس التعاون، وأكد بأن دول المجلس شريك مهم لليابان، وأن بلاده تستورد من دول المجلس 80% من احتياجاتها النفطية، 30% من احتياجاتها من الغاز المسال.

واقع التعاون الاقتصادي بين دول المجلس واليابان وسبل تطويره:

بعد ذلك بدأت الندوة في يومها الأول، من خلال جلستها الأولى بورقة تحمل عنوان (واقع التعاون الاقتصادي بين دول المجلس واليابان وسبل تطويره)، والتي استعرض خلالها المتحدث، الشيخ نمر فهد المالك

الصباح، الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية بدولة الكويت، العلاقات الخليجية اليابانية، وقال إن علاقات الجانبين تاريخية قديمة وتمتاز بالتطور المستمر في جميع المجالات، وتتميز العلاقات السياسية بين الجانبين الياباني والخليجي بالتوافق في معظم القضايا العالمية والتفاهم الوثيق، ويحرص الجانبان على العمل معاً على تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية القائمة وتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون في جميع المجالات.

وأضاف: تعتبر العلاقات الاقتصادية التي تجمع دول مجلس التعاون واليابان علاقات مميزة ومتطورة على كافة الأصعدة، كما أن الشركات اليابانية قامت بدور كبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين من خلال إنجازها العديد من المشاريع الكبيرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شملت صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات والألمنيوم والاتصالات والإنشاءات. ويتمثل المسار الجديد لخيارات اليابان الاقتصادية في دول المجلس في تغليب الطابع الاستثماري وتأسيس المشاريع المشتركة، حيث تمكنت من تنفيذ مئات المشاريع في دول المنطقة، حيث تعتبر اليابان نموذجاً فريداً من نوعه من نماذج التنمية والنهوض الاقتصادي في العالم أجمع في ظل عدم توفر الموارد الطبيعية لديها.

وأشار الوكيل المساعد لشؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية بدولة الكويت، في ورقته إلى تقرير الاستثمار العالمي للعام 2013م ومصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أن دول المجلس است حافظت على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة، وتحديداً 26.5 مليار دولار، كما تعززت الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية الواردة لدول مجلس التعاون 1.7% في العام 2012م إلى نحو 2% في 2013م من القيمة الكلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكن ذلك يعود إلى انخفاض الاستثمارات الكلية على مستوى العالم.





أيام مجلس التعاون في اليابان



الحرية كاملة أمام المستثمرين والمستهلكين للانتقال ونقل رؤوس أموالهم والمشاركة في إنشاء المشاريع الاقتصادية والتجارية وسن القوانين والتشريعات التي تكفل حقوق المستثمرين وتضمن العدالة للمستهلكين أو المتعاملين، حرصاً على عدم حدوث أية سلبيات تنعكس على طبيعة الاستقرار والحقوق الاقتصادية. وأما المبدأ الثاني فيعتمد على الانفتاح في علاقات دول مجلس التعاون التجارية والاقتصادية مع مختلف دول العالم، وذلك من خلال عدم وضع دول المجلس أية عراقيل أو قيود أمام حركة التجارة والاستثمارات الدولية، وتهيئة البيئة المناسبة أمام انسيابية حركة رأس المال الأجنبي سواء لداخل دول المنطقة أو خارجها .

وأكد بأن دول مجلس التعاون تبنت معايير الرقابة العالمية وخاصة في القطاع المالي والمصرفي، حيث إن جميع هذه الآليات تؤدي إلى كسب ثقة المستثمر

وأوضح بأن دول مجلس التعاون عملت على تحقيق أهم شروط الاستثمار لرأس المال الأجنبي، من خلال سعيها لتوفير بيئة تتميز بالاستقرار السياسي والأمني، سواء في التعاطي مع معطيات الداخل حيث سعت إلى إرساء دعائم الاستقرار السياسي وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني، وعلى الصعيد الخارجي قامت دول مجلس التعاون بتعزيز علاقاتها الأمنية والسياسية من خلال إبرام الاتفاقيات الأمنية، بالإضافة إلى توفر البيئة الاجتماعية والمعيشية والشعور بالأمن والأمان.

وقال: لقد اهتمت دول المجلس بالبنية التحتية المتطورة، كما اعتمدت دول المجلس في سياساتها الاقتصادية على مبدئين أساسيين، الأول يستند على الحرية الاقتصادية أو اقتصاد السوق والملكية الخاصة في نطاق سياسة الدولة الداخلية، حيث أطلقت دول المجلس



لمصادر وفيرة من النفط والغاز وتطويرها لمشاريع عملاقة لإنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والمنتجات البتروكيمياوية وغيرها .

وركز المتحدث الأستاذ جمعة محمد الكيت، وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لقطاع التجارة الخارجية في الإمارات العربية المتحدة، في الجلسة الثالثة في ورقته التي تحمل عنوان (فرص الاستثمار في دول المجلس)، على تطور علاقات التجارة والاستثمار الخليجية اليابانية، وقال إن العلاقات الاقتصادية والاستثمارية التي تجمع اليابان بدول المجلس تتميز بالازدهار والنمو المطرد. وبلغة الأرقام والمؤشرات الإحصائية فإن حجم التبادل

الأجنبي للاستثمار في دول المجلس ، وشجعت الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي .

ودعا الشيخ نمر فهد المالك الصباح في ختام ورقته إلى الترويج لدول مجلس التعاون، كوجهة استثمارية جذابة واحدة من خلال المبادرة بشكل مسبق لتحديد قطاعات النمو، ودعوة الشركات الأجنبية التي تتمتع بمهارات وخبرات واسعة لإنشاء فروع لها ضمن هذه القطاعات في دول مجلس التعاون.

وقد يشجع ارتفاع معدلات زيارة الوفود على الاستثمارات الثنائية وزيادة التعاون الاقتصادي ، خاصة أن دول مجلس التعاون لديها خطط تنموية مستقبلية وفرص استثمارية واعدة، بالإضافة إلى المشاريع التنموية الضخمة المتاحة للاستثمار.

تبادل الخبرات العلمية والعملية الصناعية بين اليابان ودول المجلس:

وحملت الجلسة الثانية من الندوة عنوان (تبادل الخبرات العلمية والعملية والصناعية بين اليابان ودول المجلس) ، وقال المتحدث المهندس خالد محمد الهتمي، مدير إدارة تطوير الغاز بقطر للبترول من دولة قطر، إن العلاقات التجارية والصناعية والدبلوماسية بين اليابان ودول المجلس تعتبر في مجملها مثلاً حياً يقتدى به للعلاقات المثلى بين دول العالم، كونها مبنية على حسن النية والمنافع المتبادلة والمتكافئة بين الطرفين على الرغم من البعد الجغرافي بينهما واختلاف الأنظمة السياسية والتقاليد والأعراف الاجتماعية .

وأوضح بأن اليابان من الدول المتقدمة اقتصادياً وصناعياً وذات قاعدة تكنولوجية متطورة، ويعتمد اقتصادها على التجارة الخارجية في تصدير المنتجات المعتمدة على التكنولوجيا المتطورة ، إلا أنها تفتقر إلى مصادر الطاقة للصناعة ، فيما أحرزت دول المجلس تقدماً هائلاً في تطوير اقتصادها ومجتمعاتها خلال العقود الأخيرة ، وقد ساعدها في تحقيق ذلك امتلاكها





أيام مجلس التعاون في اليابان

تهدف إلى أن تؤدي الاستثمارات اليابانية إلى تحقيق نقل وتوطين التكنولوجيا والأساليب الإدارية الحديثة التي تميز الاقتصاد الياباني، وإلى نقل وتوطين المعارف والمهارات التكنولوجية العالية التي ستدعم خطى التنمية في دول المجلس وتعزيز نطاق وفرص الشراكة وحصاد المنافع المتبادلة والمثمرة بين دول المجلس واليابان.

وقال وكيل وزارة الاقتصاد المساعد لقطاع التجارة الخارجية، في الإمارات العربية المتحدة، لقد سعت دول المجلس إلى تجاوز الاقتصاد المعتمد على قطاعات النفط والغاز لأفاق أرحب في شتى المجالات الاقتصادية والاستثمارية وذلك باتباع منهج التنوع الاقتصادي، مع تحديث للقوانين والهياكل التشريعية الجاذبة للاستثمارات، مشيراً إلى أن هناك العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تمثل فرصاً حقيقية للاستثمار المشترك بين دول المجلس واليابان في المجال الصناعي، وخاصة صناعة السيارات وقطع غيار السيارات، والصناعات البتروكيمياوية، والصناعات التعدينية. بالإضافة إلى عدد من القطاعات الحيوية الأخرى كالصناعات الغذائية والزراعية والبحرية ومنها صناعة صيد وتعليب الأسماك، والطاقة المتجددة، وقطاع الإنشاءات والمقاولات والتعاون التكنولوجي في مجال الاستخدامات الخاصة بالبنى التحتية.

وأوضح بأن دول المجلس تطمح إلى الاستفادة من الخبرات والتقنيات اليابانية في المجالات الحيوية، مثل إنتاج النفط والغاز والبتروكيمياويات وتحلية المياه والفضاء وأنظمة المعلومات والنقل. مشيراً إلى أن هناك أرضية متوافقة وخصبة لرفع مستوى التعاون مع اليابان في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وكافة مجالات التطور التكنولوجي.

ودعا الشركات اليابانية لبحث فرص الاستثمار المتاحة في دول المجلس، وتأسيس خطوط صناعية متطورة على ذات النهج والنتائج المثمرة لتأسيس اليابان لخطوط صناعية متطورة في العديد من البلدان الآسيوية،

التجاري بين الجانبين كان حوالي 165 مليار دولار في العام الماضي 2014م، ويشكل هذا ما نسبته 11% من إجمالي حجم تجارة اليابان الخارجية، وتعتبر دول المجلس الشريك التجاري الثالث لليابان، بعد كل من الصين والولايات المتحدة.

وعلى صعيد تنمية الاستثمارات المتبادلة، أوضح الكيت بأن دول مجلس التعاون تولي عناية خاصة للارتقاء بمسارات الشراكة مع اليابان، ويعد استقطاب الاستثمارات اليابانية وتذليل العقبات أمامها محط اهتمام السلطات الاقتصادية في حكومات دول مجلس التعاون. وبالإضافة إلى المنافع الاقتصادية، فإن دول المجلس





الطاقات البديلة، وتأهيل الكوادر البشرية من دول المجلس للعمل في مجال الطاقة المتجددة، وإنشاء مراكز البحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة في دول المجلس، والاستثمار في مجال صناعة الألواح الشمسية مرتفعة الكفاءة في أسواق دول المجلس، مما يشجع كثيراً في استخدامها لدى مواطني ومؤسسات دول المجلس.

تعزيز العلاقات والتفاهم بين دول المجلس واليابان:

وابتداءً اليوم الثاني من فعاليات أيام مجلس التعاون بنودة تحمل عنوان «تعزيز العلاقات والتفاهم بين دول المجلس واليابان» .

وفي مستهل الندوة ألقى سعادة الأستاذ خالد بن سالم الغساني، الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون، كلمة نيابة عن معالي الأمين العام لمجلس التعاون، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، قال فيها: تمثل اليابان وعاصمتها الجميلة طوكيو محطتنا العاشرة ضمن ترحال أيام مجلس التعاون في ربوع أوروبا، وآسيا، التي انطلقت من باريس، وتلتها بروكسل وبرلين، ثم لاهاي، ومريد، وروما، ولندن وسيؤول، واستوكهلم، مؤكداً بأن الغاية التي ترمي إليها أيام مجلس التعاون هي توفير البيئة المناسبة لحوار تفاعلي، نستعرض خلاله قضايا ثقافية واقتصادية وإعلامية، تعزز من مد جسور التفاهم بين بلداننا وبين البلدان الصديقة في مختلف المجالات الثقافية والحضارية.

وأوضح الأستاذ خالد الغساني بأن التجانس بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون قد أسهم في تمكينه من تبني مواقف موحدة تجاه العديد من القضايا، وسياسات تركز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعاون قدراً كبيراً

وعلى الأخص صناعة السيارات وقطع غيارها، والصناعات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية، وغيرها. مؤكداً على ضرورة الاستمرار باللقاءات المشتركة وتواصل مجتمع الأعمال في الجانبين بشكل دائم مما نرى بأنه سيكون له بالغ الأثر الإيجابي في تطوير وإقامة الاستثمارات المشتركة.

وتحدث الدكتور حارث بن محمد بن حارث العزري مساعد عميد كلية العلوم التطبيقية بكلية صحار للشؤون الأكاديمية بسلطنة عمان، في الجلسة الرابعة في ورقته التي تحمل عنوان (الطاقة البديلة)، وقال إن الطاقة البديلة أحد أهم الخيارات المتاحة لأغلب دول العالم في مواجهة الطلب المتزايد من الطاقة سنوياً، حيث إن أكبر مصادر تلك الطاقة هي النفط والغاز اللذان يعدان المصدر الأساسي لأغلب الطاقات المستهلكة في العالم.

وأوضح بأن تدخل تقنيات الطاقة المتجددة بجميع أنواعها، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية وغيرها في توجهات دول المجلس من أجل استخدامها كبديل للنفط والغاز، ويأتي التوجه لاستخدام تقنيات الطاقة البديلة مع ازدياد معدلات التلوث الهوائي بالمنطقة وازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم بشكل عام ومنطقة الخليج خاص، خصوصاً مع ما يتماشى مع ذلك من الطلب المتزايد للطاقة الكهربائية وزيادة استهلاكها المستمر في دول المجلس.

كما ركز المتحدث العزري في ورقته على أهم مشاريع دول المجلس المنفذة في الطاقة المتجددة والمستقبل والتحديات التي ستعمل دول المجلس على التعامل معها مستقبلاً، مع فتح آفاق التعاون مع الدول الصناعية بالعالم ومنها اليابان. ويرى العزري بأن هناك آفاقاً للتعاون مع اليابان في مجال الطاقة المتجددة من خلال تقديم الاستشارات والدراسات، ودراسات الجدوى الاقتصادية والبحوث اللازمة لاستمرار استخدام تقنيات الطاقة المتجددة في دول المجلس، وتوقيع مذكرات التفاهم البحثية مع جامعات دول المجلس فيما يخص





أيام مجلس التعاون في اليابان

عهداً جديداً من التكامل الاقتصادي، أساسه المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، في جميع المجالات الاقتصادية، وذلك من خلال التطبيق الفعلي للسوق الخليجية المشتركة، التي ساهمت في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمواطني دول المجلس، وللشركات والمؤسسات الخليجية، مثل حق التنقل والعمل والإقامة والتعليم العام والرعاية الصحية، والتأمينات الاجتماعية، وممارسة المهن والحرف وتملك العقار، وممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمات، في جميع دول المجلس.

واستطرد يقول إننا في مجلس التعاون لم نركز في عملنا على الجوانب الاقتصادية والهموم السياسية وحسب، بل كانت التنمية البشرية ورعاية الإنسان محور اهتمامنا، وملتقى انشغالاتنا، طيلة مسيرة المجلس، التي بدأت بالتوقيع على نظامه الأساسي في 25 مايو 1981م. وقال الأمين العام المساعد للشؤون الثقافية والإعلامية إن مجلس التعاون يولي العلاقات مع اليابان اهتماماً خاصاً، انعكس من خلال الاجتماعات المتواصلة بين الجانبين، تفعيلاً للاتفاق الذي وقعه الجانبان في يناير 2012م، بشأن الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون واليابان، وتأسيساً لشراكة استراتيجية متميزة بين الجانبين في كافة المجالات، وتعبيراً عن الأهمية الكبيرة التي يوليها المجلس للعلاقات الاستراتيجية مع اليابان، التي تُعتبر أحد أهم الشركاء التجاريين لدول المجلس، حيث يتجاوز التبادل التجاري بينهما 170 مليار دولار سنوياً.

وأكد بأن مذكرة التعاون والحوار الاستراتيجي تهدف إلى تعزيز العلاقات بين مجلس التعاون واليابان في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتعليم والبحث العلمي، والطاقة، والثقافة، والصحة، والبيئة، والزراعة، والنقل، والاتصالات وتقنية المعلومات، والسياحة.

وأعرب السيد شينجرو اندو، مساعد وزير الخارجية

من المصادقية، كمنظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره.

وأضاف أن لدول مجلس التعاون مواقف ثابتة ومعلنة من كافة القضايا التي تهم السلم العالمي، وتساهم في استقرار ورخاء الإنسانية أجمع، فموقفنا من الظاهرة التي ابتليت بها البشرية بكافة أصنافها وهي ظاهرة الإرهاب، التي تنبذها دول المجلس مهما كان شكلها أو صورتها، ومهما كانت دوافعها ومبرراتها، وأياً كان مصدرها، فدول المجلس تدعو دائماً إلى تجفيف مصادر تمويل الإرهاب. مؤكداً التزام دول المجلس بمحاربة الفكر الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه، فالإسلام بريء من هذا الفكر المنحرف، والتسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أسس سياسة دول المجلس الداخلية والخارجية.

وقال الغساني بأن دول المجلس قد رحبت بقرار مجلس الأمن رقم 2199 (فبراير 2015م)، الذي صدر بالإجماع تحت الفصل السابع، القاضي بتجفيف منابع تمويل الإرهاب وتشديد الرقابة على المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين، وأذن المجلس بشدة كافة الأعمال الإجرامية الوحشية والبشعة التي ترتكبها كافة التنظيمات الإرهابية، بمختلف أطيافها، بما فيها تنظيم داعش الإرهابي ضد الأبرياء، لأن تصاعد العنف والجرائم الإرهابية يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وفي الجانب الاقتصادي أوضح الغساني بأن دول مجلس التعاون حققت الكثير مما تصبو إليه، دون التخلي عن فلسفة التدرج والتوافق، كأساس ومنهج، مشيراً إلى أن مجلس التعاون قد تبنى في البداية المدخل التجاري التقليدي للتهيئة لعملية التكامل، ثم في مرحلة لاحقة تبنى آليات متعددة لتعميق التعاون وزيادة وتيرة التبادل التجاري الإنمائي بين الدول الأعضاء. فبعد إقامة الاتحاد الجمركي، الذي يعتبر أحد أهم إنجازات المجلس، ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس بصورة ملحوظة، وفي يناير من عام 2008م، بدأت دول المجلس،



دون تمييز بسبب الدين أو الأصل أو الطائفة أو العرق. حيث تنص الشريعة الإسلامية، وهي مصدر رئيس للتشريع في دول مجلس التعاون ، على أن النفس البشرية، أياً كان دينها أو مذهبها أو أصلها أو فكرها، حصن حصين لا يجوز المساس به. وانطلاقاً من إيمان دول المجلس بكرامة الإنسان وحقوقه، والتزامها باحترامها وحمايتها، تم اعتماد إعلان حقوق الإنسان لدول المجلس بالدوحة، في 9 ديسمبر 2014م.

وأوضح بأن دول مجلس التعاون قد انضمت ، إلى المواثيق والاتفاقيات الحقوقية الدولية، التي تكفل الحقوق والكرامة الإنسانية، مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، وغيرها من الاتفاقيات الدولية، إلى جانب الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لسنة 1994م.

واستعرض جهود دول المجلس في تكريس التسامح والحوار بين الحضارات، فقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة، بدور بارز في هذا المجال، حيث قدم صاحب السمو، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في كلمته، خلال «منتدى القادة»، ضمن برنامج الدورة الـ 37 لمنظمة اليونسكو، «رؤية إماراتية حضارية» حول دور الثقافة، كجسر للحوار والتفاهم بين الأمم والشعوب، بما يحقق السلام والاستقرار في العالم، والرفاه والتقدم للإنسانية. كما حظي نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة، في الحريات الدينية، والتسامح والتعايش، بين مختلف العقائد والأديان، بتقدير المشاركين في مؤتمر حوار الأديان، على هامش قمة العشرين بأستراليا، في نوفمبر 2014م، ومنح وزير الثقافة والشباب الإماراتي، الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، الجائزة التقديرية في حوار الأديان والحضارات.

وتفخر مملكة البحرين بتجربتها الإنسانية، في مجال التعايش بين جميع الأديان والمذاهب والثقافات، إذ

سفير دول مجلس التعاون في وزارة الخارجية اليابانية، في كلمة له عن شكره على المساعدات التي قدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إثر الكارثة الطبيعية في اليابان عام 2011م. مثمناً الدور الذي تقوم به دول المجلس على المستويين الإقليمي والدولي.

وتطرق إلى الزيارات التي قام بها كبار المسؤولين في دول مجلس التعاون واليابان وأثرها في دفع تعزيز العلاقات بين الجانبين في المجالات المختلفة، مثل الطاقة وموارد المياه والتكنولوجيا، موضحاً أن بلاده تشاطر دول مجلس التعاون ضرورة توطيد الأمن وتحقيق الاستقرار في العالم .. داعياً إلى تعزيز الشراكة بين دول المجلس واليابان في مختلف المجالات.

جهود مجلس التعاون في مجال حوار الحضارات:

وحملت الجلسة الأولى من اليوم الثاني ورقة بعنوان، جهود مجلس التعاون في مجال حوار الحضارات (دول المجلس واليابان)، حيث تناول فيها المتحدث الدكتور محمد طاهر القطان، مدير الشؤون الدينية في وزارة العدل بمملكة البحرين وجهود دول مجلس التعاون، لدول الخليج العربية، في مجال الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وأن لدول مجلس التعاون ، على المستويين الجماعي والفردى، إسهامات رائدة، في مجال الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، يمكن تناولها في عدة محاور، أولها المرجعية الدستورية والقانونية، التي تعزز المبادرات الإقليمية والدولية، في مجال الحوار والعيش المشترك، ثم الانفتاح والتعاون، مع الدول والمجموعات الصديقة في هذا المجال، وأخيراً استعراض أبرز الجهود الفردية في هذه المجالات.

وفيما يتعلق بالإطار الدستوري والتشريعي، قال الدكتور القطان إن التعايش السلمي، والحوار بين الحضارات والثقافات، في دول المجلس، استند إلى منظومة متكاملة من التشريعات، التي تؤكد احترام الحقوق، والحريات الدينية، والمساواة، وتكافؤ الفرص،





أيام مجلس التعاون في اليابان



خليفة، استعداد مملكة البحرين، لاستضافة أمانة عامة لحوار الأديان والثقافات.

واضطلعت المملكة العربية السعودية، بدور كبير في مسيرة الحوار الوطني وحوار الحضارات والأديان، من خلال تأسيس مركز الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، عام 2012م بفيينا، وللمملكة إسهاماتها الفكرية والإنسانية، الرامية إلى تحقيق التعايش بين الشعوب والحضارات، ودعم السلام العالمي، وخلال القمة الإسلامية الطارئة في أغسطس 2012م، دعت المملكة إلى «التضامن، والتسامح، والاعتدال، ورفض التمييز، ومحاربة التطرف والفتنة»، وقدم الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله تعالى، مبادرته التاريخية في حوار الأديان، لتتواصل بكل اهتمام، من خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، انطلاقاً من النهج الراسخ للمملكة العربية السعودية، في توثيق روح التكافل والتعايش السلمي، بين

يمارس جميع المواطنين والمقيمين حقوقهم وشعائرهم الدينية، بلا قيود أو تدخلات حكومية.

وبرعاية صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، نظمت العاصمة البحرينية المنامة عدة مؤتمرات في مجال الحوار، منها مؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي عام 2002م، والمؤتمر العالمي للحوار بين المذاهب الإسلامية عام 2003م، مروراً بمنتهى الوسطية في 2005م، ومنتهى حوار الحضارات في 2008م، وأخيراً المؤتمر الدولي للحوار بين الحضارات والثقافات، في مايو 2014م، بعنوان: «الحضارات في خدمة الإنسانية». ودشنت «جائزة عيسى لخدمة الإنسانية» بقيمة مليون دولار أمريكي، صدرت نسختها الأولى لعام 2011-2012م، إلى جانب مبادرتها بإنشاء واستضافة أول محكمة عربية لحقوق الإنسان. وتأكيداً لحرص قيادة مملكة البحرين، على دفع مسيرة الحوار الحضاري، أبدى جلالة الملك، حمد بن عيسى آل



قياداتها ووعي شعوبها، بأهمية تعميق التقارب الإنساني والعيش المشترك، من خلال التمسك بالقيم الدينية والأخلاقية، وتكريس قيم العدالة والمساواة والاحترام المتبادل، تحقيقاً لأمن ورفاء وسعادة البشرية.

التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ونقل التقنية بين دول مجلس التعاون واليابان:

واستعرض في الجلسة الثانية المتحدث الدكتور عصام بخاري، الملحق الثقافي السعودي في اليابان في ورقته التي تحمل عنوان (التعاون في مجال التعليم

جميع الشعوب والحضارات.

وتعتبر جهود سلطنة عمان، في مجال ترسيخ قيم الحوار والتسامح والاعتدال، أحد أهم معالم سياسة ونهج السلطنة، حيث قدم جلالة السلطان قابوس بن سعيد مبادراته الكريمة، بإنشاء كرسي السلطان قابوس، للديانات السماوية والقيم المشتركة، بجامعة كامبردج، بما يدعم الحوار بين أتباع الديانات.

وتحرص السلطنة، على ترسيخ الفهم الصحيح والمعتدل للدين الإسلامي الحنيف، والتقريب بين المذاهب الإسلامية، وبين الإسلام والديانات الأخرى، في إطار الحفاظ على الموروث الحضاري العُماني، وتعزيز قدرته على التفاعل المستمر مع العالم.

وأستت دولة قطر، مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، في مايو عام 2007م، ليكون معلماً بارزاً في مسيرة حوار الحضارات والأديان، حيث تستضيف دولة قطر منذ تسعة أعوام، مؤتمر الدوحة لحوار الأديان، والذي أطلق في نسخته الأخيرة، جائزة الدوحة العالمية في حوار الأديان، تمنح لأفضل شخصية أو مشروع أو إنجاز، في مجال حوار الأديان، مما يؤكد الهدف المشترك، ببناء جسر إنساني، يعزز الروابط بين الأطياف البشرية كافة.

وانطلقت على أرض دولة الكويت، مسيرة المركز العالمي للوسطية في 2006م، تزامناً مع خطة الكويت الوطنية، التي تتوافق أهدافها مع مبادرة تحالف الحضارات. وللكويت جهوداً إقليمية ودولية، في مجال حوار الحضارات، وإسهامات كبيرة في مجال حقوق الإنسان، ودفع مسيرة حوار الأديان، ولقد قامت الأمم المتحدة، بتكريم أمير دولة الكويت، سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي تم اختياره قائداً إنسانياً في سبتمبر 2014م، كما تم تسمية الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً.

وأكد في ختام ورقته على أن حوار الحضارات والثقافات والأديان، جزء لا يتجزأ، من استراتيجيات دول مجلس التعاون، لدول الخليج العربية، في ظل حرص





أيام مجلس التعاون في اليابان

توسعت مؤخراً كمياً ونوعياً .

وأوضح الملحق الثقافي السعودي في اليابان بأن عدد المبتعثين من دول مجلس التعاون إلى اليابان قد ارتفع، وخاصة المملكة العربية السعودية، ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وتليها الإمارات العربية المتحدة ومن ثم بأعداد أقل من عمان وقطر والكويت. وبالمقابل ارتفع عدد الطلبة القادمين من اليابان للدراسة في دول المجلس ضمن برامج المنح الدراسية والبرامج الصيفية، كما ازداد التعاون بين الجامعات الخليجية واليابانية من خلال إقامة ورش عمل تخصصية مشتركة ومشاريع بحثية وتقنية كمشروع تطوير الطائرة الشمسية بدون طيار بين جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة توكاي ، وكذلك التعاون في إنشاء الكراسي البحثية ككرسي السلطان قابوس بن سعيد في جامعة طوكيو، والتعاون الصناعي الأكاديمي بين القطاع الصناعي الياباني والجامعات بدول المجلس في الأبحاث والتدريب، كالتعاون بين جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مع شركة يوكوجاوا دينكي ومع المركز الياباني لأبحاث البترول والتعاون بين شركة هيتاتشي وجامعة جازان في تدريب الطلبة.

وقال: إن العلاقات الاقتصادية القوية بين دول المجلس واليابان من المهم أن تتوج بعلاقات وشراكات متميزة في العلوم والتقنية والابتكار، وقد يكون التعاون الصناعي الأكاديمي عبر التدريب والأبحاث المشتركة أحد مفاتيح هذه الشراكة المستقبلية.

وقال سعادة السفير يوسف بلال، سفير دولة قطر لدى اليابان، في ورقته إن العلاقات الخليجية اليابانية شهدت مؤخراً دفعة قوية بفضل الرغبة والإرادة السياسية القوية لدى القيادات السياسية في الجانبين ، مشيراً إلى أن الزيارات المتبادلة بين دول المجلس واليابان على أرفع المستويات خلال السنوات الماضية ساهمت في ترسيخ هذه العلاقات ووفرت فرصاً جيدة لإعادة تأكيد الصداقة واستكشاف مجالات جديدة للتعاون وبناء شراكة بعيدة

العالي والبحث العلمي ونقل التقنية) أهمية العلاقات بين دول مجلس التعاون واليابان، في المجالات التعليمية والبحثية والعلمية والتكنولوجية.

وقال: في حين اقتصرت العلاقات في تلك المجالات في السبعينات والثمانينات على المنح الدراسية من شركة الزيت العربية في الخفجي للطلبة السعوديين والكويتيين للدراسة في اليابان، وبعض البرامج من مؤسسة اليابان للتعاون الدولي (جايجا) ودروس اللغة العربية المقدمة من المعهد العربي الإسلامي في طوكيو، التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نجد أن مجالات التعاون





الأصدقاء حول قضايا معاشة وهموم حاضرة، نسمع منكم وتسمعوا منا، حتى يكون الحكم مبنياً على معلومات وليس على صور انطباعية، غير واقعية.

وأضاف إن عصرنا الحاضر هو عصر الإعلام، حقيقة ثابتة، ليس لأن الإعلام ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية بل لأن وسائله الحديثة قد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر وقوة التوجيه، وشدة الخطورة. فقد تعددت وسائل الإعلام في عصرنا الحاضر، وتنوعت طرق تبليغها للناس، وتطورت أساليب استخدامها لدرجة مذهلة، ألغت حاجز الزمان والمكان.

وأكد الغساني بأن وسائل الإعلام تؤثر تأثيراً خطيراً في نفوس الناس وأعمالهم، فكما أضافت للبشرية فوائد لا تحصى، فإن أثرها ظاهر في تكوين الاتجاهات والمعتقدات، وترسيخ الصور النمطية عن المجتمعات والشعوب.

وقال إن المجتمع الإنساني لا يستطيع الحياة دون اتصال، وفي ضوء تعاظم دور وسائل الإعلام أصبحت أحداث العالم والتواصل متاحاً في كف الإنسان، من خلال الهواتف المحمولة وتطبيقاتها المتسارعة وبالرغم من كم المعلومات الهائل الذي أتاحه الإعلام الجديد، إلا أن ما ذهب إليه (جوبلز) الألماني في عهد النازية، بشأن قوة تأثير الفكرة الأولى عن المسائل التي لا يعرفها الناس والتي غالباً ما تحظى بالقبول والتأييد، لازالت قائمة خاصة في حالة البعد الجغرافي كما هو الحال بين دول المجلس واليابان، الأمر الذي أتاح لوسائل الإعلام إيصال معلومات قد لا تكون دقيقة في الاتجاهين، فتأسس بناءً على هذه المعلومات، صورة نمطية مشوهة لا تعكس الواقع الذي يعيشه ويعتقده هذا الطرف أو ذاك، ومن ذلك ما تعرض له الإسلام من تشويه، بينما الواقع نقيض ذلك تماماً فالدين الإسلامي في واقع الأمر هو أداة ضبط أخلاقي ضرورية وصمام أمان مهم للحد من التطرف والتعصب والحفاظ على قيم الأسرة واحترام الآخر ودورنا كإعلاميين أن لا نسمح لمجموعة صغيرة من المتطرفين بتشويه صورة هذا الدين العظيم.

المدى ومتعددة الجوانب، والتي تبشر بمستقبل أكثر إشراقاً لدول المجلس.

وأوضح سعادة السفير بأن العلاقات الخليجية اليابانية اكتسبت أهميتها ليس فقط من الروابط الاقتصادية الضخمة، ولكن أيضاً من المصالح المشتركة على الأصعدة السياسية والأمنية والثقافية، مؤكداً على أهمية الحوار الاستراتيجي القائم بين دول مجلس التعاون واليابان منذ عام 2012م.

وقال الأستاذ يوسف بلال إن دول مجلس التعاون تمتلك رؤية مستقبلية لتحقيق مزيد من التقدم والتطور على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالتعاون الوثيق مع كافة الشركاء والحلفاء من بينها اليابان لما لها من دور فاعل في هذا المجال ، ودعا إلى الاستفادة من تجارب وقدرات وإنجازات اليابان في مجالات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم التكنولوجي والتطور العلمي والبحثي.

التعاون الإعلامي بين دول المجلس واليابان:

وقد اختتمت أيام مجلس التعاون بندوة حملت عنوان (التعاون الإعلامي بين دول المجلس واليابان).

وفي بداية الندوة ألقى سعادة الأستاذ خالد بن سالم الغساني، الأمين العام المساعد للشئون الثقافية والإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون، كلمة نيابة عن معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قال فيها نختتم اليوم فعاليات أيام مجلس التعاون في اليابان، بندوة تمثل خير ختام لفعاليات أيام مجلس التعاون، التي انبثقت من فكرة إعلامية اقترحتها الأمانة العامة قبل أكثر من عشرة أعوام، وتبناها مسؤولو الإعلام الخارجي، وباركها وزراء الإعلام؛ وتنقلت بين عدد من العواصم الأوروبية والآسيوية؛ بهدف توفير البيئة المناسبة لحوار تفاعلي، مع أصدقائنا، إيماناً منا بأهمية التواصل المباشر، الذي يتيح تلاقي المعرفة والعرض المباشر للمعلومة الموثقة ، ليس لغايات تسويقية، وإنما لترسيخ حوار مع





أيام مجلس التعاون في اليابان

سلمه وكيل وزارة الثقافة والإعلام للإعلام الخارجي في المملكة العربية السعودية في ورقته عن دول مجلس التعاون واليابان دور وسائل الإعلام في تعزيز التفاهم المشترك وتصحيح القوالب الذهنية الخاطئة، وقال إن أهمية الموضوع تنبع من حقيقة أن التبادل والتعاون الثقافي يمثل جسراً مهماً يدعم العلاقات السياسية والاقتصادية القوية بين دول المجلس واليابان، وأنه ضرورة لترسيخ تلك العلاقات بما يعود بالفائدة على الجانبين، وذلك من منطلق أننا مجتمعات لها تاريخ عريق ولكل منها ثقافة تمثل مكوناً أصيلاً في الثقافة العالمية، بعبارة أخرى، نحن لسنا مجرد دول منتجة ومستهلكة وكائنات تشتري وتبيع. نحن بشر لنا هويتنا وإبداعاتنا وإسهاماتنا في مسيرة البشرية.

وقال إن صورة اليابان الذهنية لدى مواطني دول مجلس التعاون مختزلة في قوالب مبسطة، توّطرها صورة مصانع وشركات تنتج مختلف المنتجات الصناعية التي تصدر لدول العالم، ويعمل فيها ملايين من اليابانيين الذين يكدحون ليل نهار وكأنهم آلات لا تكل ولا تمل من العمل، ومعظمهم يعيشون في أماكن عيش بالغة الصغر. عدا ذلك كله، فلا يكاد يعرف عن اليابان شيء آخر، لا مجتمعتها ولا تاريخها ولا ثقافتها أو أدبها أو عاداتها أو تقاليدها، اللهم إلا لدى قلة قليلة جداً من المثقفين والمهتمين، وهذه الحقيقة موجودة حتى الآن، رغم وفرة المعلومات التي تتيحها وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الجديد.

وأضاف: وإذا ما سئل ياباني عن دول المجلس، ففي الغالب الأعم أن ما سيتبادر إلى ذهنه هو الصحراء والجمال وآبار النفط والجو الحار، وقد يخلط بين واقع مجتمعات دول المجلس وما يحدث في المنطقة من ظواهر مؤسفة مثل الحروب والإرهاب.

وتحدث عن الإعلام الياباني وقال: في السنوات القليلة الماضية نرى إقبالاً كبيراً من الجانب الياباني على تغطية أخبار دول مجلس التعاون وتواجداً إعلامياً متزايداً في

وأعرب في ختام كلمته عن أمله أن تحقق هذه الفعاليات الأهداف المنشودة منها، وأن تفتح آفاقاً جديدة للتعاون على كافة الأصعدة ومد جسور التعاون والمعرفة بين دول وشعوب مجلس التعاون وحكومة وشعب اليابان الصديق، وأن يسهم هذا الحوار في تحقيق إضافة تثري مسيرة التعاون المتميزة بين الجانبين، مؤكداً في الوقت ذاته على أن دول مجلس التعاون تؤمن إيماناً قوياً بأهمية التواصل الثقافي والحضاري مع الجميع، وترسيخ مبدأ التفاهم والتواصل بين الثقافات والحضارات والأديان ونزب العنف والتطرف والعنصرية البغيضة.

يعد ذلك ألقى كيوتاكا أكاساكا، رئيس مجلس الصحافة الأجنبية في اليابان، كلمة أكد فيها على أهمية إقامة مثل هذه الفعاليات من أجل دفع عمليات التواصل بين دول مجلس التعاون واليابان، لإيجاد فهم أعمق وأوسع ونقل الصورة الصحيحة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأشار إلى مجالات التعاون العلمية والثقافية بين دول مجلس التعاون واليابان، مثل كرسي السلطان قابوس للدراسات الشرق أوسطية في جامعة طوكيو والأيام الثقافية العمانية التي نظمت في طوكيو في ديسمبر 2010م والأيام الثقافية الكويتية التي شهدتها اليابان في شهر مارس 2012م، وتحضيرات المملكة العربية السعودية لإقامة فعالية ثقافية بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين السعودية واليابان.

كما تحدث عن اهتمام اليابان بالجانب الإعلامي حيث أوضح أن عدد الصحفيين اليابانيين في الخارج يصل إلى 600 صحفي وأن عدد الصحفيين الأجانب في اليابان يصل إلى 300 صحفي.. معرباً عن أمله في أن تسهم هذه الأعداد في نقل الصورة الحقيقية عن اليابان ومختلف دول العالم.

وقد استهلّت الفعاليات يومها الثالث بأعمال الندوة التي تحمل عنوان التعاون الإعلامي بين دول المجلس واليابان، تحدث فيها الدكتور عبد العزيز بن صالح بن



نظمت في طوكيو في ديسمبر 2010 م، والأيام الثقافية الكويتية التي شهدتها اليابان في شهر مارس 2012 م. وأخيراً وليس آخراً أنه بان المملكة العربية السعودية ستنظم- ابتداءً من 16 مايو 2015م ولمدة أسبوع- تظاهرة ثقافية كبرى بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية واليابان.

وقال الفاضل حسين بن رضا بن محمد اللواتي، مدير منتدب بدائرة الدراسات والتوثيق الإعلامي بوزارة الإعلام في سلطنة عمان، في ورقته التي تحمل عنوان



المكاتب الإقليمية التي تغطي دول مجلس التعاون والعالم العربي وحتى أفريقيا انطلاقاً من مكاتبها ومراسليها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن مدينة دبي تحديداً، كما تزد إلى دول مجلس التعاون فرق صحفية وتلفزيونية من محطة تلفزيون فوجي ومحطة تلفزيون طوكيو المركزية، وفرق من العديد من شركات الإنتاج التلفزيوني التي تزود محطات التلفزيون اليابانية بأفلام استطلاعية ووثائقية عن مختلف جوانب الحياة في دول المجلس، في مجالات الاقتصاد والتراث والطاقة. كما تحدث عن إعلام دول المجلس وقال هناك تواجد إعلامي لا زال دون مستوى الطموحات لوسائل إعلام دول المجلس في اليابان، وإذا كان هنالك مراسلون لعدد من الصحف الخليجية فإن أبرز تلك الوسائل الإعلامية والتي حققت تواجداً قوياً فيها قناة الجزيرة من خلال قنواتها المختلفة، ويضاف إلى ذلك وجود إعلاميين عرب نشطين يقدمون للمؤسسات الإعلامية في دول المجلس خدمات إعلامية خلال المناسبات الرسمية، وجهود غير منتظمة تبذلها بعض القنوات في دول المجلس، وأخص منها بالذكر مبادرة شبكة إم بي سي MBC التي أنتجت للإعلامي ثلاثين حلقة عن مختلف جوانب الحياة في اليابان وتقاليد وعادات وأسلوب حياة الشعب الياباني في مناطق اليابان ومدنها المختلفة.

وأشار إلى أن هناك بوادر مشجعة لتطوير التعاون الإعلامي بين الجانبين من خلال وكالات الأنباء الرسمية في المملكة العربية السعودية وعمان وقطر والبحرين والكويت والإمارات، والتي ترتبط معظمها باتفاقيات تعاون مع وكالة كيودو Kyodo وللأنباء وكذلك مع وكالة جي جي (Jiji) للأنباء، وعدد آخر منها في طور اتفاقيات تعاون معها.

وقال وكيل وزارة الثقافة والإعلام للإعلام الخارجي في المملكة العربية السعودية: إن جهوداً ملحوظة من جانب دول مجلس التعاون لتفعيل الجانب الثقافي في السنوات القليلة الماضية كالأيام الثقافية العمانية التي





أيام مجلس التعاون في اليابان

الممكنة بين دول المجلس واليابان في المجال الإعلامي، تتضمن تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا الإعلام، والتعاون الإعلامي في مجال تبادل الأخبار والبرامج التلفزيونية، وتبادل زيارات الإعلاميين. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم هذه الورقة أمثلة لبعض المجالات الأخرى التي يمكن من خلالها تفعيل هذا التعاون، منها تفعيل الدور الإعلامي للسفارات في كل من دول المجلس واليابان، والتعاون في مجال التعليم الجامعي، بحيث يشمل مختلف التخصصات الإعلامية، وتعزيز التعاون الثقافي والفني.

كما استعرض خلال الورقة الرؤية المستقبلية للتعاون الإعلامي بين دول مجلس التعاون واليابان. وتحدثت الأستاذة مایسة عبد اللطيف الذوايدي، مديرة إدارة المتابعة الإعلامية في هيئة شؤون الإعلام بمملكة البحرين، في ورقتها عن الإعلام ودوره في التعامل مع الأزمات الطبيعية والإنسانية عن «إعلام الأزمات»، وتطور وسائل الإعلام والاتصال، وتأثيراتها على الرأي العام واتجاهاته، وبالأخص في التعاطي مع الأزمات والطوارئ والكوارث، مع تسليط الضوء على واقع إعلام الأزمات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقالت الأستاذة مایسة الذوايدي: يبدأ التعاطي مع الأزمات أياً كان نوعها بالنظر إليها من زوايا وأبعاد عدة، وذلك بهدف التغلب على الأزمة، والتعامل مع المواقف الطارئة بسرعة وفعالية وكفاءة لتقليل التهديدات والخسائر في الأرواح والممتلكات والآثار السلبية وإعادة التوازن والنشاط الاعتيادي، واستخلاص الدروس المستفادة لمنع تكرار الأزمة أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلاً. وأضافت: في هذا الإطار تلعب وسائل الإعلام والاتصال بشقيها التقليدي والحديث من صحافة وإذاعة وتلفزيون ووكالات أنباء ومواقع إلكترونية، دوراً محورياً في إدارة الأزمات والتعاطي مع الطوارئ والكوارث، لاسيما بعد تزايد دورها وتأثيرها في المجتمعات، وتحولها إلى صناعة عالمية ضخمة قيمتها 1.9 تريليون دولار

أفضل مجالات التعاون الممكنة بين دول المجلس واليابان إن دول مجلس التعاون ترتبط بعلاقات وثيقة مع اليابان تشمل العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، وقد شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً بفضل سياسة مد جسور التعاون التي ينتهجها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون مع اليابان، والرغبة الحقيقية لتطويرها وتعزيزها، وفتح آفاق جديدة للتعاون في أجواء تسودها الصداقة والاحترام المتبادل بين الطرفين.

واستعرض بعض المقترحات لأفضل مجالات التعاون





بقيم ومبادئ البث الإعلامي والتعامل الفعال مع الأزمات، ومن أبرزها، الدقة من خلال بث متواصل وصحيح للأخبار والمعلومات، وتحديد المتحدث رسمي أو مسؤولين مخولين بالتصريح وبيان التطورات، والسرعة بالاستجابة الفورية للأزمة، وتغطية الأحداث أولاً بأول، ووضع حد للشائعات، والشفافية والمصادقية ونقل المعلومات بأمانة وتوازن، وقول الحقيقة دون تهويل أو إثارة الفزع والارتباك، والإنسانية في مراعاة البعد الاجتماعي والأخلاقي والتعامل الإنساني مع المتضررين، وتنمية قيم التضامن، والتأثير والفاعلية بالاستعانة بالخبراء في جميع المراحل، بالتنسيق مع فريق إدارة الأزمة أو اللجنة الوطنية، لبناء رأي عام واع ومثقف، والتنوع في الاعتماد على وسائل الإعلام والاتصال لتزويد الجماهير بالتطورات من صحافة، ومواقع إخبارية، وقنوات إذاعية وتلفزيونية، ونشرات إخبارية، ومؤتمرات صحفية، وحسابات موثوقة على شبكات الإعلام الاجتماعي، ورسائل نصية قصيرة، والمسؤولية من خلال تطبيق تشريعات ومواثيق شرف إعلامية للحد من التجاوزات، وإلزام وسائل الإعلام ومستخدميها بتحري الدقة والأمانة والموضوعية، وتجريم الشائعات والأكاذيب.

وأشارت إلى أن دول مجلس التعاون اتخذت خطوات عملية متكاملة ومدرسة للتعاطي مع الأزمات بشكل مهني ومؤسسي متكامل، بحيث يمارس الإعلام واجباته في التوعية وتزويد الجماهير بالأخبار والحقائق والبيانات أولاً بأول، وتهيئة الرأي العام للتعاطي الفعال مع أي طوارئ أو أزمات، وذلك على المستويين الجماعي والفردى، ومن أبرزها، إنشاء «مركز مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإدارة حالات الطوارئ»، ووضع استراتيجية العمل الإعلامي المشترك لدول المجلس للسنوات (2010-2020م)، واعتماد الدليل الاسترشادي لوضع الخطة الوطنية للاستجابة لمواجهة الطوارئ الإشعاعية والنووية لدول مجلس التعاون، في ديسمبر 1997م، وتشكيل لجان وطنية معنية بمواجهة الكوارث والطوارئ في دول مجلس التعاون، وإقرار استراتيجية الإعلام البترولي لدول المجلس للسنوات (2012-2030م).

أمريكي عام 2014م، ويتوقع ارتفاعها إلى 2.3 تريليون عام 2018م، بحسب مؤسسة «statista» الرائدة في الإحصاءات.

وأوضحت بأن استخدام شبكات الإعلام الاجتماعي شهد انتشاراً دولياً واسعاً يصل إلى 1.97 مليار مستخدم بنسبة 26% من سكان العالم، بحسب الدراسة السابقة، وأكثر من 71 مليون مستخدم في المنطقة العربية بحسب التقرير الصادر عن كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، علماً بأن 28% من العرب يعتمدون على هذه الوسائل كمصدر رئيس للأخبار، مقارنة بنسبة 30.4% للإعلام التقليدي، و35% للمواقع الإخبارية الإلكترونية. وقالت: إن دول مجلس التعاون تصدر قائمة البلدان العربية من حيث انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي قياساً إلى عدد السكان، حيث تصل هذه النسبة إلى 54% في الإمارات، و47% قطر، و43% الكويت، و36% البحرين، و28% عمان، و27% السعودية، هذا فيما يتعلق باستخدام الفيسبوك. و13% في الكويت، و5.3% في البحرين، و3.2% في الإمارات، وقطر 3.1%، والسعودية 2.9% من حيث استخدام تويتر.

وتبدو أهمية هذه المؤشرات بالنظر إلى ارتباط استخدام الإعلام الاجتماعي بالأحداث الطارئة، وتأثيرها وتأثرها بالواقع والمشكلات والأزمات المحيطة إقليمياً ودولياً، ووجود عناصر وشبكات تسيء استغلال هذه الأدوات في بث الشائعات والأكاذيب أحياناً في أوقات الأزمات. وهذه التطورات تفرض ضرورة التوافق محلياً وعربياً ودولياً على مواثيق شرف وتشريعات لتقنين استخدام هذه الوسائل وأي تقنيات حديثة لحماية حقوق المجتمعات ووحدتها وتماسكها وفقاً للمواثيق الدولية، وتطرح تساؤلات حول الدور المأمول لهذا الإعلام الجامع والمتطور في التعاطي مع الأزمات.

وأضافت: إن دول المجلس تولي اهتماماً بـ «إعلام الأزمات» في التوعية المجتمعية وتنمية الإحساس الوطني بالمسؤولية والشاركة في الخروج بالوطن أو المجتمع من أي أزمة كانت أو أي خطر طارئ، عبر التزام راسخ





وكلاء وزارات الصحة بدول مجلس التعاون يعقدون اجتماعهم الثالث في مدينة الدوحة



الدولية بالمجال الصحي. كما ناقش الوكلاء الحوارات الاستراتيجية في المجال الصحي مع كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية وجمهورية تركيا، والاطلاع على نتائج الاجتماع الأول لفريق العمل المشترك بين دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية في المجال الصحي، والذي عقد في الأردن خلال شهر مارس 2015م.

كما نظر الوكلاء في تنسيق جهود دول المجلس بشأن العلاج بالخارج، والتمويل الصحي، بالإضافة إلى تنسيق جهود دول المجلس تجاه التعامل مع الحالات والأزمات الطارئة فيما يتعلق بالمستحضرات الصيدلانية والأمصال واللقاحات والمستلزمات الطبية.

عُقد في الدوحة، الاجتماع الثالث للجنة أصحاب السعادة وكلاء وزارات الصحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وناقش الوكلاء عددا من الموضوعات، من بينها التقرير المَعْد من الأمانة العامة لمجلس التعاون عن قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري في مجال الصحة، ومدى تنفيذها، ومساواة مواطني دول المجلس في الاستفادة من الخدمات الصحية في المستوصفات والمستشفيات الحكومية العامة، ونتائج الاجتماع التنسيقي لممثلي وزارات الصحة بدول المجلس الذي عقد في مدينة جنيف خلال شهر يناير 2015م، قبل اجتماع المكتب التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، في إطار تنسيق وتوحيد مواقف دول المجلس في التكتلات



رؤساء هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول مجلس التعاون يعقدون الاجتماع الحادي عشر بالدوحة

بدول المجلس (ديسمبر 2014م) للوقوف على أهم الاحتياجات الضرورية التي من الممكن أن تقدمها الهيئات والجمعيات بشكل جماعي ، وتبني مشاريع مشتركة. واطلعت اللجنة على المستجدات في تحديد آلية مشتركة يتم من خلالها تقديم المساعدات الإنسانية إلى أشقائنا المحتاجين في جمهورية اليمن الشقيقة ، وإعداد مادة إرشادية تثقيفية للقواعد الإرشادية في مجال القانون الدولي للاستجابة للكوارث بهدف تعزيز مفهوم القانون الدولي والاسترشاد بها عند صياغة تشريعات إدارة الكوارث ، وتفعيل تدريس العمل الإنساني كدبلوم أو برنامج أكاديمي لموظفي ومتطوعي هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس.

إضافة إلى تفعيل الزيارات الميدانية المتبادلة بين هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس والتدريب المشترك وتنظيم دورات مشتركة ، بهدف رفع وتطوير أداء العاملين في جمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس ، وتعزيز التواصل بين الهيئات والجمعيات في ملف إعادة الروابط العائلية.

عقد في العاصمة القطرية الدوحة، الاجتماع الحادي عشر للجنة رؤساء هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

حيث ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات من بينها، تطوير العمل الدولي لهيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس، والخروج برؤية موحدة حول النصوص التي تحتاج إلى إعادة نظر في اتفاق اشبيلية وآلية طرحها على اجتماع مجلس المندوبين (جنيف ، ديسمبر 2015م).

كما تناول دراسة اقتراح رؤية وموقف موحد تجاه التعديلات الدستورية الخاصة بالاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتقديمها لعضو مجلس الإدارة في الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (هيئة الهلال الأحمر السعودي)، وتوحيد مواقف ورؤى هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول المجلس في مؤتمر القمة العالمية للإنسانية (إسطنبول، 2016م).

ونظر إلى توصيات الزيارة الميدانية العاجلة إلى لبنان من قبل ممثلي هيئات وجمعيات الهلال الأحمر

عقد حلقة نقاش في مسقط حول قضايا الإشراف والرقابة المصرفية بدول المجلس

«التنظيم والإشراف على البنوك ذات الأهمية النظامية» Regulating and Supervising Systemic Banks) الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS).

وتضمنت محاور الورشة عدداً من المواضيع من بينها ، بازل (III) والبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية (G-SIBs)، والبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية (D-SIBs) ، والمخاطر النظامية وقواعد لجنة بازل الخاصة بالبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية (G-SIBs).

نظمت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالتعاون مع البنك المركزي العماني، في العاصمة العمانية مسقط، الحلقة النقاشية السادسة عشرة والتي تتعلق بقضايا لجنة الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بدول مجلس التعاون .

واستعرضت الورشة تحليل القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية (Systemic Important Financial Institutions and Bank Financial Statement Analysis) ، كما ركزت الورشة على تزويد المشاركين برؤية شاملة حول





المجلس.
علما أن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تنظم، بالتعاون مع مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس، حلقات نقاش سنوية منذ عام 2000م، تعقد دورياً وبالتناوب في دول المجلس، حول قضايا الإشراف والرقابة المصرفية، يحضرها مشاركون من المختصين في مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس، ومن الأمانة العامة، إضافة إلى متحدثين دوليين من أصحاب الخبرة في هذه المواضيع.

كما تناولت الورشة إطار السياسة العامة بالنسبة للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs)، وتحديد مختلف القضايا الإشرافية الرئيسية، وتقييم مختلف الخيارات والإجراءات الرقابية بشأن تنفيذها، والجوانب الرقابية ذات الأهمية لحوكمة وإدارة المخاطر، والمنهجيات الرقابية المطورة لتقييم المخاطر واختبارات الإنذار المبكر، وتحليل الميزانية العمومية للبنوك الكبيرة في سياق بازل (III)، والتنظيم والإشراف على البنوك ذات الأهمية النظامية في دول

ورشة العمل الخليجية الأوروبية المشتركة الثامنة لمكافحة تمويل الإرهاب تعقد بمملكة البحرين

الجانبين تتضمن مجموعات عمل متخصصة، من دول المجلس والاتحاد الأوروبي، تعمل على تنفيذ ما تضمنته اتفاقية التعاون بين الجانبين المبرمة عام 1988م. هذا وقد تضمن برنامج الورشة التركيز على تعزيز التعاون بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وتبادل الخبرات في هذا المجال بمناقشة آليات تفعيل الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن الخاصة بتمويل الإرهاب (1973، 2170، 2187) أخذاً بالاعتبار توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف) فيما يتعلق بتمويل الإرهاب وتقييم المخاطر على المستوى الوطني في مجال مكافحة تمويله وحماية الأنشطة الخيرية من الاستغلال، إضافة إلى التعاون الفني وآليات تبادل المعلومات بين الجانبين لتعزيز أعمال اللجان الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نظمت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، برعاية معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير الخارجية بمملكة البحرين، وبالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، ورشة العمل الخليجية الأوروبية المشتركة الثامنة لمكافحة تمويل الإرهاب، في المنامة. وقد جاء تنظيم هذه الورشة، التي تعقد بالتناوب بين المجموعتين الخليجية والأوروبية، بناءً على قرار المجلس الوزاري في دورته (133) التكميلية التي عقدت في مدينة الدوحة بدولة قطر، يوم الثلاثاء 9 ديسمبر 2014م، وبناءً على اقتراح مندوبية الاتحاد الأوروبي في الرياض بالمملكة العربية السعودية بشأن استئناف ورشة العمل الخليجية الأوروبية المشتركة لمكافحة تمويل الإرهاب. تجدر الإشارة إلى أن مجالات التعاون المشترك بين

اللجنة الدائمة لمسؤولي إدارات التشريع تعقد اجتماعها العاشر بالرياض

من بينها استراتيجية عمل اللجنة الدائمة لمسؤولي إدارات التشريع بدول المجلس، وموضوع الحماية القانونية للممتلكات الثقافية، وبرنامج الزيارات الثنائية (العملية) بين أفراد إدارات التشريع بالدول الأعضاء .

عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون، الاجتماع العاشر للجنة الدائمة لمسؤولي إدارات التشريع بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وناقشت اللجنة عدداً من المواضيع المتعلقة بالتشريع،



مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات يعقد دورة عن أساليب البحث والتحري في مجال مكافحة المخدرات

أكد العميد / صقر راشد المريخي، مدير مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، على أهمية تبادل المعلومات والخبرات بين دول مجلس التعاون في مجال مكافحة المخدرات، هذا بجانب وضع استراتيجية محكمة للحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية.

كافة الإمكانيات الكفيلة بتحقيق أهدافها.

دورات مستقبلية:

وكشف المريخي عن العديد من الدورات التخصصية في الفترة المقبلة والتي تختص بترويج المخدرات عبر الإنترنت، بجانب دورات متخصصة في السلائف

جاء ذلك خلال مخاطبة المريخي ختام الدورة التدريبية التخصصية في أساليب البحث والتحري في مجال مكافحة المخدرات، التي أقيمت بمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدوحة، - خلال الفترة من يوم الأحد 22 - 26 مارس 2015 حيث شارك فيها نخبة من الخبراء والمختصين من الضباط في مجال مكافحة المخدرات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشيراً إلى أهمية انعقاد هذه الدورة في رفع كفاءة العاملين في مجال مكافحة المخدرات والتعرف على الوسائل الحديثة المستخدمة في الكشف عن المخدرات، بما تشمله من المواد والمناهج المتخصصة التي وضعها نخبة من المتخصصين في هذا المجال من دول المجلس، كما اهتمت الدورة بإكساب الملتحقين بها عدداً من المهارات لكيفية الكشف الدقيق عن المواد المخدرة والطرق الحديثة في مكافحتها بالإضافة إلى أحدث ما تم التوصل إليه في مجال أساليب البحث والتحري والبرامج التدريبية والتطبيقات العملية التي تم تنفيذها وفق أفضل السبل المتاحة.

منوهاً إلى سعي المركز لوضع آلية متطورة لتنفيذ البرامج التدريبية والتطبيقات العملية لهذه الدورات وفق أفضل السبل باستخدام التقنية الأمنية الحديثة وتوفير





أخبار مجلس التعاون

والخبرات بين أجهزة مكافحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وشدد آل سليمان على ضرورة تكثيف الدورات التخصصية، مما يعزز من إمكانيات تصدي الدول للإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، خاصة وأن دول مجلس التعاون بحاجة إلى تكثيف مهارات منسوبيها في مجال مكافحة المخدرات في شتى المجالات الميدانية والإدارية حتى يتم الحد من ظاهرة الإتجار غير المشروع بها.

وفي ذات السياق أكد العقيد/ علي سالم الخيال، مدير إدارة مكافحة المخدرات بإمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، على ضرورة انعقاد الدورات التدريبية بشكل دوري سواء كانت تنشيطية أو نوعية متخصصة، مشدداً على أهمية أن تتابع الدورات النظرية بأخرى عملية على الأرض في أي دولة من دول المجلس.

الخليج العربي والمخدرات:

أكد المريخي بأن دول مجلس التعاون تقف على أرضية متينة في محاربة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بجانب مراقبة السلائف الكيميائية، حيث تعمل على أعلى درجة من الكفاءة، بجانب الاهتمام المتعاظم بتأهيل الكوادر العاملة في مكافحة المخدرات.

ومن جانبه قال الخيال إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر من الدول المتقدمة في مكافحة المخدرات ومهربيها، مؤكداً على بذلها لجهود مقدرة في مجالات علاج متعاطي المخدرات، الذين يطلق عليهم وصف (مرضى).

ويذكر أن مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية له إسهامات كبيرة في دعم الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات بدول المجلس، خاصة في مجالات التدريب والدراسات والبحوث، بجانب تبادل المعلومات.

الكيميائية، إضافة إلى عمليات التسليم المراقب الذي يعتبر من أهم أساليب مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية، ودورات أخرى تختص بقوانين المخدرات وأسباب البراءة والإدانة في مكافحة المخدرات.

أهمية الدورات التدريبية:

ومن جانبه اعتبر العقيد/ محمد مهدي آل سليمان من الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم بوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، أن الاستناد إلى الدورات التدريبية في تأهيل الكوادر العاملة في مجال مكافحة المخدرات قيّم من قبل المركز خاصة في هذه المجالات النوعية، كما أنه يقدم أحدث المعلومات للمتدربين، بجانب جمع ضباط مجلس التعاون تحت سقف واحد، الأمر الذي اعتبره تعزيزاً للتعاون وتبادل المعلومات





مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يعقد في دولة قطر

برعاية وحضور صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، شارك معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي بدأ أعماله في مركز قطر الوطني للمؤتمرات في الدوحة، بحضور معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وممثلي الحكومات وأوساط المجتمع المدني والأكاديميين والخبراء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

عن شكره وتقديره لدولة قطر على استضافتها لهذا المؤتمر الذي تنظمه الأمم المتحدة للمرة الثالثة عشرة، معرباً عن أمله في أن تتضافر جهود المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية في العالم. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة، جميع الدول إلى التصديق على اتفاقيات مكافحة المخدرات والجريمة والفساد، وعلى تنفيذها، وكذلك على الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، مشجعاً الجميع على دعم العمل المتنوع والهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب والجريمة.

وقال «يجب أن نتكيف مع هذه الحقبة التي تتغير دوماً. فالجريمة الإلكترونية أصبحت تجارة تتجاوز دورة رأس المال فيها بلايين الدولارات سنوياً من خلال الغش الإلكتروني وسلب الهوية والممتلكات الفكرية.. وهذه الجريمة تؤثر على ملايين الأفراد في أنحاء العالم وعلى قطاع التجارة والأعمال والحكومات، ويجب أن نتصدى للعلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.. فالإرهابيون والمجرمون في أنحاء العالم يتحالفون ويتلاحمون أكثر من أي وقت مضى، فهم يمولون الإرهاب من خلال شبكات إجرامية ويزداد ثراؤهم على

وقد افتتح معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في دولة قطر، المؤتمر بكلمة أكد فيها أن هذا المؤتمر يعقد في ظل تزايد انتشار الجريمة بكافة أنواعها وأشكالها، واستمرار وجود بؤر النزاع والتوتر وانعدام الأمن والاستقرار، وغياب التنمية في مناطق كثيرة من العالم، مما أدى إلى تصاعد موجات العنف والإرهاب والفساد.

وكشف معاليه عن مبادرة دولة قطر التي ترمي إلى إنقاذ جيل من الأطفال والشباب النازحين واللاجئين على المستوى الإقليمي، وذلك بتأسيس صندوق يخصص للتعليم والتطوير المهني لصالح النازحين واللاجئين ضحايا الصراعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط، وتركز هذه المبادرة على توفير نظام تعليم ثنائي يزاوج بين التعليم في المدرسة والتدريب المهني في المؤسسات، يتجسد في بناء مدارس في مخيمات اللجوء، بالتنسيق مع الدول المضيضة لللاجئين التي لم تدخر جهداً في استقبال واستيعاب أعداد غير قليلة منهم في مدارسها، على الرغم من إمكانياتها المحدودة.

كما ألقى معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، كلمة في الجلسة الافتتاحية أعرب فيها





الكفيلة بإدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة، ومجالات تعزيز التعاون الدولي للتصدي للمخاطر التي تهدد العالم من جراء الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

حساب شعوب بأسرها. والجدير بالذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ينعقد في الذكرى الستين لمؤتمرات منع الجريمة، ويبحث أفضل السبل



قام معالي الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بزيارة لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة القطرية الدوحة، وذلك بمناسبة زيارته لدولة قطر للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي انعقد خلال الفترة من 12-19 أبريل 2015م.

مكافحة المخدرات بدول المجلس، والتعاون الكبير الذي يبديه لمساندة جهود المكتب الإقليمي للأمم المتحدة في مكافحة المخدرات والجريمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، متمنيا للقائمين عليه المزيد من النجاح والتوفيق.

ومن جانبه أعرب الدكتور عبد اللطيف الزياتي عن ترحيبه بزيارة السيد بان كي مون لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون، مشيراً إلى أهمية التعاون والتنسيق بين المركز ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة المخدرات، وبخاصة في مجال تبادل المعلومات والتدريب، موضحاً أن دول مجلس التعاون بصدد تأسيس شرطة خليجية لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية بدول المجلس على مكافحة الجرائم بكافة أنواعها وحماية المجتمعات الخليجية من أضرارها.

وكان في استقباله لدى وصوله إلى مقر المركز معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة اللواء هزاع الهاجري الأمين العام المساعد للشؤون الأمنية، وسعادة العميد صقر المريخي مدير المركز وكبار المسؤولين، وضباط الاتصال في المركز.

وقام الأمين العام للأمم المتحدة بجولة في أرجاء المركز اطلع خلالها على الأقسام التي يضمها واستمع إلى شرح مفصل عن البرامج والأنشطة التي يقوم بها المركز لتعزيز العمل الخليجي المشترك في مجال مكافحة المخدرات، والجهود التي يقوم بها لدعم ومساندة الجهود الدولية والإقليمية في هذا الشأن.

وبهذه المناسبة أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بالجهود المميزة التي يقوم بها المركز في مجال

افتتاح ورشة عمل الملكية الفكرية والابتكار بالدوحة



والتنموي اهتماما كبيرا وجعلت من الاختراع والابتكار خياراً استراتيجياً، وذلك لما يساهمان به من دور أساسي في استمرار تطور ونمو اقتصادياتها وتنويع مصادر الدخل فيها والاستغلال الأمثل للطاقت الابتكارية والقدرات التقنية المميزة، من خلال استمرار التعاون والتنسيق والتكامل بين دول المجلس، والعمل على توفير المناخ العلمي الأمثل بما يقود إلى مزيد من الابتكارات والاختراعات، عبر جذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية وتوطين الأجنبية منها وإيجاد قاعدة علمية راسخة قادرة على الصمود والمنافسة في الأسواق العالمية، مستفيدة في ذلك من المعطيات الإيجابية لمرحلة السوق الخليجية المشتركة.

وأضاف أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) دأبت على الاحتفال سنوياً باليوم العالمي للملكية الفكرية الذي يصادف 26 أبريل من كل عام، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلة بمكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون، تشارك بدورها سنوياً في الاحتفال بهذه المناسبة من خلال

شارك معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون، في افتتاح ورشة عمل (الملكية الفكرية والابتكار)، وتدشين نظام الإيداع الإلكتروني لطلبات براءات الاختراع، بمدينة الدوحة برعاية وحضور معالي الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني، وزير الاقتصاد والتجارة بدولة قطر، وأعضاء مجلس إدارة مركز براءات الاختراع.

وقد ألقى الأمين العام لمجلس التعاون كلمة أعرب فيها عن شكره وامتنانه لدولة قطر، أميراً وحكومة وشعباً، على الرعاية الكريمة والدعم المتواصل الذي تلقاه مسيرة العمل الخليجي المشترك، تحقيقاً لتطلعات مواطني دول المجلس لمزيد من الترابط والتضامن والتكامل، سائلاً المولى جلّت قدرته أن يمن على سمو أمير دولة قطر وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، حفظهم الله ورعاهم، بموفور الصحة والعافية وتحقيق ما يصبون إليه من تقدم وازدهار لمواطني دول المجلس.

وقال: إن دول المجلس تولي للجانب الاقتصادي





كافة المسؤولين المعنيين بالدول الأعضاء مما مكنه من القفز بمنجزاته كمًا ونوعاً، وإطلاقه العديد من المشاريع التطويرية الرائدة، ومن ذلك ما تحقق مؤخراً من إطلاقه لنظام الإيداع الإلكتروني لطلبات براءات الاختراع وإجراءاتها (نظام حماية)، الذي نحتفل بتدشينه كإنجاز مهم ونقله نوعية تواكب التطور التقني وتتماشى مع روح العصر والتوجه الدولي نحو الحكومات الإلكترونية.

تفعيل قرارات مجلس إدارة المكتب بإقامة أنشطة يسعى المكتب من خلالها إلى نشر ثقافة الابتكار والاختراع بشكل خاص بين مختلف فئات المجتمع بما يعود بالفائدة على دول مجلس التعاون.

وقال: إن مما يجسد اهتمام دول المجلس بالملكية الفكرية ومنظومتها الشاملة كذلك ما يحضى به مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون من دعم ومؤازرة من

اللجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية تعقد اجتماعاً استثنائياً



ويأتي اجتماع اللجنة تنفيذاً لتوجيه المجلس الأعلى لمجلس التعاون في الدورة (32) في 19-20 ديسمبر 2011م بشأن «دعم مسيرة التنمية في اليمن، وتعزيز أطر التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، واندماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد الخليجي»، وسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مشاريع وبرامج تنموية لخدمة الشعب اليمني الشقيق.

وبناءً على توجيه المجلس الوزاري لمجلس التعاون، في اجتماعه الذي عقد في مدينة الرياض بتاريخ 30 أبريل 2015 م، بشأن الاستجابة للاحتياجات الملحة والعاجلة للجمهورية اليمنية المتعلقة بقطاع الكهرباء والمياه والصحة .

عقدت اللجنة الفنية المشتركة لتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية اجتماعاً استثنائياً في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون، بمشاركة الجهات التمويلية بدول المجلس والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

وبعد إقرار المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، تم التوصل إلى اتفاق الجهات التمويلية الممثلة في الاجتماع على الاستجابة إلى تلبية طلب الجانب اليمني بشأن دعم الاحتياجات الملحة الممثلة في دعم قطاع الكهرباء والمياه والخدمات الصحية، وتم تحديد موعد لعقد اجتماعها القادم يوم الثلاثاء 26 مايو الجاري، لمتابعة نتائج ما تم الاتفاق عليه في هذا الاجتماع.



وكلاء ومختصون بدول مجلس التعاون يناقشون في مدينة الرياض



بحضور معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عقدت بمدينة الرياض ندوة «اتفاقية تنفيذ الأحكام والإعلانات القضائية بدول المجلس وسبل تطويرها».

هامه منها الاتفاق على أنظمة (قوانين) موحدة في كل المجالات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجزائية بالاستناد إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وتكليف لجان من الخبراء المتخصصين لوضع أسس اتفاقيات بين دول المجلس منها اتفاقية تنفيذ الأحكام والإعلانات والاعلانات القضائية واتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبه للحرية بين دول المجلس، كما أنهم وفي إطار تفعيل التعاون الدولي والعلاقات الدولية بين وزارات العدل بالدول الأعضاء، اعتمدوا خطة العمل الإجرائية لتفعيل التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الأعضاء، كما قرروا إيجاد شبكة إلكترونية قانونية موحدة لنظم وقوانين دول المجلس. ورغبة من أصحاب المعالي وزراء العدل بدول المجلس في الوقوف على ما قد يتعرض للعمل المشترك

وقد شارك فيها وكلاء وزارات العدل وأعضاء من النيابة العامة والادعاء العام وإدارات التشريع والمحاكم العليا والتميز بدول المجلس وعدد من المختصين في المجال القانوني.

وقد افتتحت الندوة بكلمة ترحيبية، لسعادة السفير حمد بن راشد المري، الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية، بالأمانة العامة لمجلس التعاون، ذكر فيها أن هذه الندوة تأتي استكمالاً لروافد العمل الخليجي المشترك في المجال القانوني والعدلي والقضائي من خلال معالجة المعوقات التنفيذية للاتفاقية وإيجاد سبل لتطويرها، حيث بدأت مسيرة التعاون العدلي بين وزارات العدل في الدول الأعضاء بعقد الاجتماع الأول لأصحاب المعالي وزراء العدل في ديسمبر 1982م، حيث نتج عن اجتماعاتهم عدة قرارات





ساز تنفيذ الأحكام والإنبات والإعلانات القضائية وسبل تطويرها



والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون» ألقاها القاضي محمد بن سليمان الفعيم، تلتها الورقة الثانية بعنوان «المعوقات التنفيذية في ظل الممارسات العملية وسبل تطويرها» ألقاها الأستاذ محمد بن درويش الشيدي.

بعد ذلك فتح مجال المناقشة، واستؤنفت الجلسة الثانية بورقة عمل بعنوان «الإعلانات والتبليغات القضائية في ضوء اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنبات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأحكام القانون رقم (10) لسنة 2014م بتعديل قانون الإجراءات المدنية» ألقاها القاضي جاسم سيف بوعصيبة، تلتها الورقة الثانية بعنوان «اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنبات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 1995م» ألقاها الدكتور/ راشد بن حمد البلوشي.

وبعد أن انتهى الحضور من طرح أسئلتهم ومداخلاتهم، اختتمت فعاليات الندوة بتكريم سعادة السفير محمد بن راشد المري للمشاركين.

في المجال العدلي والقضائي من عقبات، والعمل على إزالتها، قرروا تكليف وكلاء وزارات العدل بعقد اجتماع سنوي لبحث هذا الموضوع، ووضع الآلية والمناهج التي من شأنها تطوير العمل العدلي المشترك .

وأضاف سعادة السفير حمد بن راشد المري، إلى أن إقامة مثل هذه الندوات في إطار مجلس التعاون أمر مهم وضروري ، ويعمل على تعميق الفائدة ومواكبة التطورات، وهذا ما رمى إليه قرار المجلس الأعلى في دورته (34) الذي قضى بإعداد ورش عمل وبرامج لتعريف الجهات المعنية والمواطن الخليجي بقرارات العمل المشترك في مجلس التعاون ، وقد حرص أصحاب المعالي وزراء العدل في اجتماعهم (26) على تنفيذ ذلك القرار بتكليف قطاع الشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة بتنفيذ هذه الندوة، وذلك نظراً لما لهذه الاتفاقية من أهمية في تحقيق التكامل القضائي والعدلي بين دول مجلس التعاون .

هذا وقد ناقشت الجلسة الأولى ورقة بعنوان «معوقات وسبل تطوير اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنبات

G O I C

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

المشروعات الصناعية الخليجية - الخليجية المشتركة

إعداد: أحمد الشيخ عبدالله الفضالة

في تقرير صادر عن «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك) كشف أن عدد المشروعات الصناعية المشتركة برأس مال خليجي مشترك بلغ عددها حتى عام 2013م نحو 232 مشروعاً، وبلغت قيمة استثماراتها المتراكمة نحو 23 مليار دولار أميركي، استوعبت نحو 59.2 ألف موظف وعامل.

يتم إنشاؤه في منطقة دول مجلس التعاون بمشاركة بين حكومات أو أفراد من القطاع الخاص من دولتين خليجيتين على الأقل، وبمشاركة أو بدون مشاركة من رأس المال العربي أو الأجنبي. ومما لا شك فيه أن هناك عدة فوائد اقتصادية من إقامة المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة، من أهمها: توفير رأس المال اللازم لإقامة المشروعات الصناعية، خصوصاً الكبيرة منها، حيث لا تستطيع دولة بمفردها، أو مستثمر محلي بمفرده القيام بتمويلها، كما أن ضخامة، واتساع السوق الإقليمية يساعد على استيعاب الطاقات الإنتاجية المتزايدة، ويحقق وفورات كبيرة الحجم، وخلق التشابك بين القطاعات الإنتاجية على المستويين القطري والإقليمي، مما يؤدي إلى إنشاء قاعدة مشتركة للتكامل الاقتصادي، وزيادة اعتماد اقتصادات دول مجلس التعاون على بعضها البعض، من خلال تكامل عناصر الإنتاج المستهدفة في هذه المشروعات، وكذلك تعمل المشروعات المشتركة على توزيع المخاطر بين الشركاء، كما تساعد على

حيث أن «حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أولت اهتماماً كبيراً بتشجيع قيام المشروعات الخليجية المشتركة، كما أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون من خلال المادة الثانية عشرة على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة، إضافة إلى تأكيد الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون على هذا التوجه». ومن هذا المنطلق ومن واقع أهدافها تقوم «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» بتقديم المقترحات لإنشاء مشروعات صناعية مشتركة في الدول الأعضاء، وتقديم توصيات حول وسائل وسبل التنسيق بين مشروعات التنمية الصناعية، فضلاً عن ذلك تقوم المنظمة بتقديم العديد من الفرص الاستثمارية ذات البعد الخليجي، وتم تنفيذ بعضها بشكل مشروعات صناعية خليجية مشتركة.

ما هي المشاريع المشتركة وفوائدها؟

المشروع الخليجي المشترك هو أي مشروع صناعي





تقارير



نقل وتوطين التكنولوجيا، وذلك في حال وجود شركاء أجانب من الدول المتقدمة.

إحصائية بالمشاريع الخليجية - الخليجية

تشير بيانات البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية IMIPLUS في «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» إلى أن عدد المشروعات الصناعية المشتركة برأس مال خليجي مشترك فقط بلغت حتى عام 2013 نحو 232 مشروعاً، وكانت قيمة استثماراتها المتراكمة نحو 23 مليار دولار، واستوعبت نحو

59.2 ألف موظف وعامل، وذلك مقابل 3015 مشروعاً صناعياً مقاماً بمشاركة خليجية وعربية وأجنبية، بلغت استثماراتها التراكمية نحو 150.8 مليار دولار، واستوعبت نحو 360 ألف موظف وعامل.

ويصل عدد المشروعات الخليجية/الخليجية المشتركة إلى نحو 7.1 % من إجمالي المشروعات الصناعية المشتركة، كما أن رأس المال الخليجي المتراكم الموظف في المشروعات الخليجية/الخليجية بلغ 13.2 % من إجمالي الأموال المستثمرة في المشروعات الصناعية المشتركة عموماً.

والملاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد حازتا أكبر عدد من المشروعات الصناعية الخليجية/الخليجية المشتركة، بنسبة 42.7 % و 25 % على التوالي، تليهما سلطنة عمان بنسبة 12.5 %، ودولة قطر 11.2 %، ومملكة البحرين 7.3 %، ودولة الكويت 1.3 % من إجمالي عدد المصانع المشتركة المقامة لديها.

ومن حيث نسبة الاستثمارات في المشاريع الخليجية/الخليجية المشتركة إلى المشروعات الصناعية المشتركة عموماً في كل دولة، فقد حازت السعودية على أعلى نسبة، حيث أسهمت بنسبة 37.6 %، تلتها قطر بنسبة 19.5 %، ثم البحرين بنسبة 18.8 %، وعمان بنسبة 13.9 %، والإمارات بنسبة 8.9 %،

ثم الكويت بنسبة 1.3 %. كما حازت السعودية على أعلى نسبة من حيث العمالة، والتي شكلت نحو 37.1 % من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الصناعية المشتركة لديها، تلتها الإمارات بنسبة 35.2 %، فبقية دول المجلس بنسبة تقل عن ذلك.

وحاز قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية العدد الأكبر من المصانع بدول المجلس وهو 65 مصنعاً، وبنسبة 28 % من إجمالي المصانع الخليجية المشتركة، تلاه قطاع صناعة مواد البناء بعدد 43 مشروعاً وبنسبة 18.5 %، فصناعة المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 14.2 %، فالمنتجات المعدنية المصنعة بنسبة 11.6 %، فالصناعات المعدنية الأساسية بنسبة 6 %، وشكلت الصناعات الأخرى نسبة 21.7 %.

وحظي قطاع الكيماويات والمطاط والبلاستيك بأكبر نصيب من الاستثمارات، بحوالي 11.2 مليار دولار وبنسبة 48.7 %، تركّز معظمه في السعودية وقطر، تلاه قطاع صناعة المعادن الأساسية بحوالي 7.2 مليار دولار، وبنسبة 31.2 %، وتركّز أكثره في البحرين وعمان والسعودية، ثم صناعة مواد البناء بنسبة 7.7 %، ثم المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 4 %، ثم باقي المنتجات بنسب تقل عن ذلك.

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
(جويك) www.goic.org.qa



الحفل الختامي لتمرين حسم العقبان 2015م يقام في دولة الكويت



التعاون والدول المشاركة في التمرين. وأشاد الأمين العام لمجلس التعاون بسلسلة تمارين حسم العقبان التي تساهم في تعزيز قدرات قوات دول مجلس التعاون، وفي رفع مستوى المهنية وتقوية الروابط العسكرية فيما بين دول المجلس ومع الدول الشقيقة والصديقة.

اختتمت فعاليات تمرين حسم العقبان 2015م، بحفل أقيم بدولة الكويت، بمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وبحضور رئيس هيئة الأركان بدولة الكويت، ووفود عسكرية من دول مجلس



فعاليات خليجية



وقال الأمين العام إن مجلس التعاون يعمل على تجاوز كافة التحديات التي تواجهه في تحقيق استجابة مشتركة لإدارة الأزمات عن طريق تبني برامج أساسية منها تصميم وتنفيذ وصيانة قاعدة بيانات إقليمية محدثة، ووضع برنامج شامل لتوعية كافة شرائح المجتمع، وتعزيز مركز إدارة الطوارئ، والحاجة إلى نهج شامل للتعامل مع الأزمات.

وأوضح الأمين العام لمجلس التعاون أن المنظومات الدفاعية والأمنية الخليجية المشتركة تسهم في تعزيز الجاهزية والثقة بين دول مجلس التعاون ليس في المجال العسكري فحسب، بل وفي النطاق الواسع لإدارة المخاطر والأزمات، مشيراً في هذا الصدد إلى قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون بإنشاء مركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ، والشرطة الخليجية، والقيادة العسكرية الموحدة، والأكاديمية الخليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية والدفاعية ، مما يسهم في زيادة التنسيق والتعاون فيما بين دول المجلس وكذلك مع الدول الشقيقة والصديقة.

وأعرب الأمين العام عن شكره وتقديره لدول المجلس على اهتمامها وحرصها على استضافة مثل هذه التمارين المتميزة واستمرار تطويرها، بالتعاون مع القوات الشقيقة والصديقة.



وأكد الدكتور عبداللطيف الزباني على أن النجاح في التعامل مع الأزمات يتوقف على مدى الاستعداد والدقة في القيام بمهمة إدارة المخاطر، مشيراً إلى أهمية التعاون الشامل بين كافة الجهات المعنية على المستوى الوطني والدولي.



«جويك» تدشن ملتقى «استثمر في قطر»



الاستثمارات العربية غير الخليجية تساهم بنحو 141.5 مليون دولار. بينما بلغت مساهمة المشاريع الصناعية المشتركة الأجنبية عام 2014 نحو 16.4 مليار دولار، أي 20 % من إجمالي الأموال المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية.

الملتقى سلط الضوء على الفضاء الاستثماري الرحب في دولة قطر، وعلى فرص الاستثمار التي أعدتها المنظمة، فأفاق الاقتصاد القطري قوية وواعدة ومشجعة خلال السنوات القليلة القادمة، حيث تشهد الدولة نمواً مشهوداً على صعيد القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى ذلك النهضة العمرانية المترافقة مع العديد من مشاريع البنية التحتية وما تتطلبه من استثمارات ضخمة، خاصة مع قرار استضافة دولة قطر لكأس العالم عام 2022.

أهداف المنتدى:

تهدف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) من خلال إقامة هذه الفعالية إلى جذب الاستثمار المحلي والخليجي والأجنبي في القطاع الصناعي، وتقديم قطر العديد من الحوافز، بما في ذلك الأسعار التفضيلية للغاز والكهرباء، واستيراد الآلات والمعدات وقطع الغيار

رعى معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية في دولة قطر، ملتقى استثمار في قطر 2015، الذي عقد في الدوحة، برعاية «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك)*، بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة بدولة قطر، وشركة المناطق الاقتصادية «مناطق»، وبمشاركة غرفة قطر، واتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، وذلك في الدوحة.

وشارك في هذا الملتقى عدد كبير من المستثمرين القطريين والخليجيين، إضافة إلى المستثمرين الأجانب، وكان فرصة جمعت بين المستثمرين ورواد الأعمال وبين موردي التقنية والمسؤولين أصحاب القرار في القطاع الصناعي.

علماً بأن الاستثمارات المحلية ضمن المشروعات الصناعية المشتركة تشكل نحو 29.2 مليار دولار، أي 35.4 % من إجمالي استثمارات الصناعة التحويلية التراكمية. أما المصانع الخليجية المشتركة فبلغت استثماراتها التراكمية حوالي ملياري دولار تمثل نحو 2.4 % من إجمالي الاستثمارات الصناعية، في حين أن





للمشاريع الصناعية دون رسوم جمركية، والإعفاءات الضريبية للشركات لفترات محددة مسبقاً، وآليات للتصدير معفية من الرسوم الجمركية، كما تشمل المزايا الأخرى الرواتب المعفاة من الضرائب، وتوفير المنشآت الطبية والتعليمية المتميزة وأحدث مراكز الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وفي ظل هذه البيئة الاقتصادية الواعدة، عقد ملتقى «استثمر في قطر»، بهدف تقديم لمحة عامة عن واقع الصناعات في دولة قطر والتطورات والتوجهات الصناعية للنهوض بها، إضافة إلى عرض فرص استثمارية صناعية في القطاعات

الصناعية الواعدة الرئيسية في دولة قطر قامت بإعدادها المنظمة حديثاً.

كان الملتقى منبراً للتداول والنقاش بين رجال الصناعة والمستثمرين وبين المسؤولين أصحاب القرار في مجال التنمية الصناعية، حيث شهد مناقشة التحديات والفرص التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكيفية استفادة المستثمرين ورواد الأعمال من البرامج والحوافز المتوفرة لدعم الصناعة في دولة قطر.

كما تخلل الملتقى تنظيم اجتماعات ثنائية بين موردي التقنية وبين المستثمرين الراغبين في تنفيذ هذه الفرص الاستثمارية، مع مناقشة أهمية المناولة الصناعية في التنمية الصناعية، ومناقشة دور المناطق الاقتصادية في تطوير سلاسل الإمداد بالصناعات التحويلية وجذب الاستثمارات الخارجية، وعرض وسائل الحد من مشكلة

التلوث البيئي الناتج عن الصناعات التحويلية، والاستفادة من برامج تدوير النفايات.

وقد رعى الملتقى كل من بنك قطر للتنمية QDB، والشركة القطرية للصناعات التحويلية QIMC، كشريكين استراتيجيين، وبنك قطر الوطني QNB الراعي الماسي، وشركة أعمال الراعي الذهبي.

أما القناة العربية الرسمية للملتقى فهي قناة CNBC Arabia، والراعي الإعلامي الإقليمي هو صحيفة الحياة، والشريك الإعلامي هو صحيفة الشرق. وستكون مجلة «ساييس كونستركشن» Sites QC الشريك الإعلامي لقطاع المقاولات العامة، إلى جانب الرعاية الإعلامية وهم مجلة المسيرة، مجلة أعمال الخليج، موقع عين الرياض، وموقع عين دبي.

الموقع الإلكتروني الخاص بالملتقى

www.invest.goic.org.qa

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك»: هي منظمة إقليمية تضم في عضويتها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اليمنية، ومقرها العاصمة القطرية الدوحة. تعمل المنظمة كجهاز استشاري قائم على المعرفة بغرض تطوير الصناعات في المنطقة من خلال توفير البيانات والمعلومات والبحوث المتخصصة والاستشارات والخدمات الفنية للقطاعين العام والخاص في دول المجلس. وهي بيت الخبرة الأول في مجال الاستشارات الصناعية، وتساهم في تحريك ودفع عجلة التنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن. وهي تسعى لدعم التكامل والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء، والعمل على تشكيل السياسة الصناعية في المنطقة.



جوجنهايم أبوظبي .. متحف عابر للزمن

بناء وتعزيز مفهوم عالمي لتاريخ الفن. سيتجاوز - جوجنهايم أبوظبي- تعريف الفن العالمي الذي يعتمد على التوزيع الجغرافي، وذلك من خلال التركيز على الديناميكيات المترابطة لمراكز الفنون المحلية

سيكون متحف جوجنهايم أبوظبي، بمشيئة الله، منبراً بارزاً للثقافة والفن المعاصر العالمي بتقديمه أهم الإنجازات الفنية في عصرنا، وسيفتح المتحف بإذن الله في 2017، وقد وضع تصاميمه المعماري فرانك جيري الحائز على جائزة برتزكر العالمية ويجري تطويره بالتعاون مع «مؤسسة جوجنهايم آر سولومون»، وتبلغ مساحة صالات العرض 13 ألف متر مربع بينما تبلغ المساحة المخصصة للمعرض 18 ألف متر مربع ويضم المتحف مسرحاً يتسع لـ 350 مقعداً، ومكتبة، ومركز بحوث، ومرافق تعليمية ومحلات تجارية.

كما سيسهم المتحف، من خلال مجموعته الدائمة من الأعمال الفنية والمعارض والمطبوعات المتخصصة والبرامج التعليمية، في بناء وتعزيز مفهوم عالمي لتاريخ الفن. سيتجاوز جوجنهايم أبوظبي تعريف الفن العالمي الذي يعتمد على التوزيع الجغرافي، وذلك من خلال التركيز على الديناميكيات المترابطة لمراكز الفنون المحلية والإقليمية والدولية، فضلاً عن سياقاتها التاريخية المتنوعة ومصادر الإلهام الإبداعي. ولتحقيق هذا المسعى، سيحتفي المتحف بالهوية الأصيلة التي تستمد عراقتها من عمق التقاليد الثقافية لإمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط. كما سيقوم أيضاً بدور رائد في وضع نموذج له رؤية متميزة وهدف واضح لإعادة تعريف القواعد التاريخية للفن.

يحتفي «جوجنهايم أبوظبي»، الذي يشغل موقعاً مميزاً في المنطقة الثقافية في السعديات، بمجموعته الدائمة التي تشكل مثلاً حياً لتلاقي الفنون العالمية التي تمتد من ستينات القرن الماضي وحتى يومنا هذا. كما سيسهم المتحف من خلال سلسلة متكاملة من الأعمال الفنية، والمعارض، والبرامج التعليمية، في





معالم خليجية

والإقليمية والدولية، فضلاً عن سياقاتها التاريخية المتنوعة ومصادر الإلهام الإبداعي. وأكثر ما يميز المتحف، هو الأشكال المخروطية التي تحاكي الأبراج الهوائية المعروفة في المنطقة باسم (البراجيل)، والتي تسهم في توفير التهوية والظل للساحات الخارجية للمتحف في بيئة معمارية تمتزج فيها التقاليد العربية والمعاصرة، والتصميم المستدام. كما يتميز المتحف بإطلالته الخلابة على كل من المنطقة الثقافية في السعديات ومياه الخليج العربي ضمن موقع أخذ محاط بالكامل تقريباً بالمياه.



الوقت.. كلمة بسيطة في لفظها جليلة في معناها وأهميتها.. كلمة نعرفها جميعا.. إلا أن القليل منا من يقدر الوقت حق تقدير، ويتقن إدارته من أجل الاستفادة القصوى منه ، حيث من المعروف أن حسن إدارة وتنظيم الوقت يؤدي إلى النجاح.. بينما سوء إدارة الوقت وعدم القدرة على تنظيمه والالتزام بالمواعيد الهامة يؤدي حتما إلى الفشل.

إن إدارة الوقت وتنظيمه ليس مقتصرًا على عالم الأعمال، بل إنه من أهم عناصر النجاح في الحياة على كافة المستويات، الشخصية والتعليمية والعملية ، فإذا ما أُلقيت نظرة ثاقبة على رواد الأعمال في العالم ترى أن الذين يحافظون على مواعيدهم ويلتزمون بها بدقة فائقة، وينظمون ساعات نهارهم وليلهم بنظام متقن هم من يحصدوا النجاح، وتزدهر وتنمو أعمالهم باستمرار، أما أولئك الذين لا يحافظون على الوقت، ويتأخرون عن مواعيدهم مع الآخرين - أو يتخلفون دون سابق اعتذار- فهؤلاء حتما مصيرهم الفشل، حيث لا يرغب أصحاب القرار أو رجال الأعمال والأموال التعامل مع مثل هؤلاء.

كما أن احترام المواعيد المحددة مع الآخرين والحضور شكل من أشكال احترام الذات والوطن والدين .. وللأسف قد يكون ذلك عدم فهم للدين والقيم إذا أنت لم تحترم الآخر، ممن حددت معه موعدا - موعد اجتماع، تسليم، مكالمة هاتفية، إرسال بريد إلكتروني، أو دفع مستحقات مالية -إلخ، فإن ذلك سيؤدي دون شك إلى انعدام الثقة.. والثقة

إدارة الوقت والالتزام بالمواعيد... طريقك نحو النجاح



بقلم: فهد بن سعود اليميني
مستشار في قطاع الشؤون العسكرية



الإدارة والتطوير



سيتم توظيفك؟ إن كنت تتأخر عن المقابلة الشخصية التي تعتبر حاسمة، فكيف ستضبط بمواعيد العمل في حالة تعيينك؟ إدارة الوقت من الأمور الجوهرية التي تقودك إلى النجاح، ومن أجل حسن إدارة الوقت قم بإعداد عدد من القوائم التي تساعدك على تنظيم وقتك وعملك، ومن المفيد تقسيم المواعيد إلى عدة قوائم وليس قائمة واحدة حسب الأولويات، قوائم يومية، وأخرى شهرية، وأخرى سنوية لتسهيل الرجوع إليها..

ولا شك أن التقنية من أهم عناصر وأدوات إدارة الوقت وهي تساعدك على التالي:

- 1 - تحديد المسؤولية بدقة عالية وسجل رسمي واضح، مما يساعد على تقييم الموظف والإدارة بصفة عامة ويحفظ حقوق الموظف والإدارة ويخدم الجهة المستفيدة.
- 2 - تحسين الصورة النمطية للمنشأة أو - بدون مبالغة - لأمة كاملة، وبالتالي على الوطن واقتصاده.
- 3 - ترفع من مستوى احترام وثقة الشخص بذاته وبالأخرين من حوله.
- 4 - أن تكون إيجابيا وتؤثر على المتلقي تأثيرا عمليا.
- 5 - تحديد المسؤولية بدقة، وحفظ الحقوق.
- 6 - يوثق الأداء ويقلص من المجاملات الوظيفية، وبالتالي يحفظ حق المؤسسة والوطن.

وختاما فان قيمة الوقت تتضح بصورة ادق واشمل في قول الله سبحانه وتعالى «إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا».

والاحترام المتبادل أساس أي علاقة عمل أو تجارة أو أي علاقة أخرى.

يجب احترام الآخرين والالتزام بالمواعيد بدقة متناهية حفاظا على طول العلاقات المثمرة معهم، فلن يتمكن أي شخص أو موظف أو طالب أو زوج أو رب عائلة وغيرهم من النجاح والازدهار دون علاقات تعاون واحترام مع الآخرين مهما كانت علاقتك بهم... الاحترام والتقدير والنجاح لك أنت، ولن تدوم العلاقات دون احترام الوقت، وقتك الشخصي ووقت غيرك.

لا يقتصر الأمر على الأشخاص فقط، فقد تنعكس الصورة.. قد تحدد موعدا مع مسئول وقد يكون هذا مدير إحدى الشركات وبصفتك عميلا أو مندوب تسويق أو مندوب مبيعات أو طالب خدمة أو طالب وظيفة، تقوم الجهة بتحديد موعد اللقاء حسب جدول أعمال صاحب القرار، فيفسح لك مكانا في جدول أعماله على حساب أعمال أخرى أو أفراد آخرين، ثم تتأخر، أولا تظهر أنت في الموعد، دون أن تقوم بالاتصال مسبقا لإلغاء الموعد لظروف ما.. في هذه الحالة تكون أنت من لم يحترم صاحب الشركة ومواعيد أعماله.. فإذا ما طلبت موعدا جديدا أعتقد فعلا أنه سيحدده لك... وإن كنت طالب وظيفة وتأخرت عن موعد المقابلة الشخصية، أعتقد أنه



"الوطني": القيمة السوقية لبورصات دول «الخليجي» ترتفع 4 مليارات دولار في الربع الأول

قال الموجز الاقتصادي الصادر عن بنك الكويت الوطني حول أداء أسواق المال في المنطقة إنه بعد موجة التراجع التي أصابت أسواق الأسهم لدول (الخليجي) عقب تراجع أسعار النفط أواخر العام الماضي، استمرت معظم أسواق المنطقة بتسجيل الخسائر فيما عدا السوق السعودي الذي يعد أكبر أسواق المنطقة. وأضاف: لقد شهد السوق السعودي أداء قويا خلال الربع الأول من العام نتيجة الإعلان عن نية فتح السوق للمستثمرين الأجانب، وعلى الرغم من أن معظم الأسواق استعادت نشاطها بصورة طفيفة خلال شهر يناير عندما بدت أسعار النفط عند أقل مستوياتها، إلا أنها عادت جميعها إلى التراجع خلال شهر مارس.

وقد أقفل مؤشر مورغن ستانلي للعائد الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بارتفاع بواقع 3% منذ بداية العام الحالي، ويرجع هذا الارتفاع إلى الوزن الكبير الذي يشكّله السوق السعودي من المؤشر. واستقرت القيمة السوقية لأسواق دول (الخليجي) عند تريليون دولار، مسجلة زيادة بلغت 4 مليارات دولار في الربع الأول من العام 2015. وفيما يخص السيولة، فقد شهدت تغييراً بسيطاً مقارنة بالربع الأخير من العام 2014.

الأسواق العالمية

وعلى صعيد الأسواق العالمية قال الموجز: لم يشكل الربع الأول بداية جيدة للعام، إذ شهدت معظم الأسواق تراجعاً باستثناء أسواق منطقة اليورو فقد شهدت أسواق الأسهم الأميركية ركوداً منذ بداية العام (مؤشرا داو جونز الصناعي وستاندرد ان بورز 500) ويعزى هذا التراجع جزئياً إلى تراجع أساسيات الأسواق الأميركية وبعض الأسواق الناشئة الرئيسية.

وشهدت بعض الأسواق الأخرى أيضاً تراجعاً في الأداء ومن ضمنها أبو ظبي وعمان والكويت. وقد جاء أداء السوق السعودي استثنائياً من بين أسواق دول الخليجي رغم تأثره بشكل طفيف بالأحداث الأخيرة في اليمن. فقد اكتسب مؤشر تداول سعري 5% خلال الربع الأول من العام 2015. وقد كان الحافز الأول لهذا النشاط وجود مؤشرات بشأن قيام السلطات بفتح السوق السعودي للمستثمرين الأجانب بحلول منتصف العام. كما استفاد السوق أيضاً من الاستقرار الذي شهدته أسعار النفط وتحسّن مؤشرات النمو الأخيرة.



من الصحافة الخليجية

الرأسمالي والمضي قدماً بمشاريعها التنموية. وعلى المستوى العالمي، هناك العديد من العوامل ذات أهمية كبيرة كقوة الدولار وبرنامج التيسير الكمي الأوروبي وتوقيت أول زيادة لأسعار الفائدة الأميركية خلال نهاية العام.

ومن المرجح أن تستفيد أسواق المنطقة التي ترتبط عملاتها بالدولار بالتوقعات حول زيادة قوة العملة الأميركية.

ولكن من المحتمل أن يكون لارتفاع العملات المحلية أثر سلبي على الأسواق إذ قد يرى المستثمرون أن أسعار الأسهم مرتفعة جداً.

صحيفة الوطن الكويتية - 5 أبريل , 2015

ولكن تصاعد الأوضاع على الحدود مع اليمن قد زاد من المخاوف بشأن ظهور بعض المخاطر السياسية.

أسعار النفط

وقال الموجز: من المحتمل أن تستمر تطورات أسعار النفط بالتأثير على تحركات أسواق المنطقة، إذ تظل تحركات أسعار النفط عاملاً أساسياً في التأثير على أسواق الأسهم.

لكن يتوقع أن يكون تأثير تقلبات أسعار النفط ضئيلاً على أسواق الدول التي تمتلك احتياطات مالية ضخمة، مثل أسواق السعودية وقطر وأبوظبي والكويت، وفي ظل توجه الحكومات في تلك الأسواق نحو إنعاش أو الحفاظ على إنفاقها

قطر تدعو دول الخليج لإتمام مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا

وأكد أن تركيا تتمتع باقتصاد متميز، حيث تأتي في المرتبة 17 كأكبر اقتصاد في العالم، وفي المرتبة السادسة كأكبر اقتصاد في أوروبا. وقال إن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وتركيا سنة 2014 بلغ 45 مليارات و260 مليون دولار، مشيراً إلى أهمية التبادل التجاري التركي العربي وأهمية دعم الاستثمار المتبادل بين هذه الدول ليس بحسب أن تركيا دولة إسلامية وإنما لقوة الاقتصاد التركي وحجم نموه القوي في العقد الماضي. وأضاف أن الشركات التركية لعبت دوراً ملحوظاً في إنجاز العديد من مشاريع التنمية وخاصة في مجال البنية التحتية في قطر، كالمساهمة في إنشاء الجسور والطرق والعديد من المرافق الخدمية، مشيراً إلى أنه مع توسع دولة قطر في تنفيذ العديد من مشاريع التنمية فإن المزيد من الشركات التركية القادمة إلى الدوحة ستكون موضع ترحيب.

وقال ان قطر على مشارف إكمال المشاريع

دعا الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني، وزير الاقتصاد والتجارة القطري، إلى الانتهاء من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ودول مجلس التعاون، حيث جرت حتى الآن 4 جولات للمفاوضات بشأن هذه الاتفاقية. وأكد «بن جاسم»، وفقاً لوكالة الأنباء القطرية (قنا)، على أهمية العلاقات الاقتصادية القطرية التركية والعلاقات العربية التركية، مشيراً إلى أنها علاقات متميزة على كل المستويات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على حركة التبادل التجاري بين البلدين. وقال إن ما شهدته العلاقات بين البلدين والدول العربية من زيادة في حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة كان نتيجة مباشرة لاتخاذ حزمة من الإجراءات والقرارات التي كان لها أثر إيجابي على تنمية التبادل التجاري والاستثماري، وإزالة كل المعوقات التي تعترض تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية المتبادلة بين تركيا والدول العربية.



التمويل ولا توجد ضريبة على الدخل. وتناول الملتقى مجموعة واسعة من القضايا التي تهم الجانبين العربي والتركي، أبرزها سبل تطوير العلاقات العربية التركية في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة، كما استعرض الملتقى فرص الأعمال والاستثمار في قطاعات اقتصادية تركية متنوعة مثل مشاريع البنية التحتية، القطاع المالي والصيرفة الإسلامية والصكوك، الزراعة، الصناعة، الطاقة، العقارات والسياحة.

صحيفة أخبار الخليج البحرينية 3- أبريل 2015

4.5 % نسبة نمو إنتاج البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي

مسيرة نموها المطرد . ووصف هذا الأداء بأنه إنجاز كبير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانكماش الاقتصادي في أوروبا وتراجع أداء الاقتصاد الصيني مؤخراً . وأوضح أن إنتاج الكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي تعزز بالتوسع اللافت في مرافق البولييمر في دولة الإمارات حيث أضافت «بروج» 2.5 مليون طن إلى حجم إنتاج البولي أوليفين لتصبح الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمشروع المشترك بين شركتي «أدنوك» و«بورialis» النمساوية نحو 4.5 مليون طن سنوياً. وذكر أنه بالرغم من أن نمو حجم الإنتاج يشكل تطوراً إيجابياً فإن التطور الأبرز يأتي من التوسع في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية التي بدورها تتطلب تكثيف حجم الاستثمار في الابتكار والتطوير لتعزيز تنافسية الصناعة الخليجية في الأسواق العالمية التي يرتبط فيها الطلب بحالة الاقتصاد العالمي .. مشيراً إلى أن «بروج» أطلقت مركزاً للابتكار الخاص بها

المضمنة في استراتيجيتها التنموية 2011 - 2016، بجانب ما سيتم تنفيذه من مشاريع ضخمة استعداداً لمونديال كأس العالم لكرة القدم 2022. وأكد «بن جاسم»، خلال مشاركته في الملتقى الاقتصادي التركي العربي بدورته العاشرة، الذي انطلقت أعماله اليوم في إسطنبول، أن دولة قطر تسعى سعيًا حثيثاً لتنفيذ خططها ومشاريعها وفقاً لما هو مخطط لها دون أن تتأثر بتغيرات أسعار النفط. وقال إن هناك تسهيلات مميزة تمنحها حكومة دولة قطر للمستثمرين الأجانب مثل الإعفاء من الضرائب وحرية

أظهر تقرير سنوي صدر عن الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا» اليوم أن إنتاج البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بنسبة 4.5 في المائة خلال العام الماضي مقارنة بعام 2013 وهي ثاني أعلى نسبة نمو لمنطقة في العالم. وأعاد تقرير «جيبكا» - الذي حصلت وكالة أنباء الإمارات «وام» على نسخة منه - هذا النمو اللافت في حجم إنتاج الكيماويات على مستوى المنطقة إلى النمو القوي في إنتاج المواد البلاستيكية الذي حقق ارتفاعاً بنسبة ستة في المائة خلال العام الماضي أي نحو ضعف معدل النمو العالمي الذي سجل نمواً نسبته 2.8 في المائة.

وقال الدكتور عبد الوهاب السعدون، أمين عام «جيبكا» في تصريح صحافي له في دبي، إن هذا الأداء يعد دليلاً قوياً على فاعلية الخطط التنموية الطموحة التي ينتهجها قطاع الكيماويات في منطقة الخليج العربي حيث واصلت الصناعة



من الصحافة الخليجية

التطورات الرئيسية في صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي.

وكالة أنباء الإمارات - وام7-- أبريل، 2015

في العام الماضي الأمر الذي يدل على توجهات الشركة في الانتقال من إنتاج السلع البلاستيكية إلى منتجات أكثر تخصصا. ويقدم التقرير في نسخته التاسعة لمحة عن

توقعات بعودة الروح للأسواق الخليجية ونتائج الشركات الربع سنوية تدفع بسوق مسقط لتحقيق مكاسب جيدة

تغطي المصاريف الجارية للمؤسسات الحكومية. وتوقع كشوب أن يتراوح مستوى حجم التداولات في السوق 6 ملايين ريال، ويصنع فئتين من المضاربين فئة المضاربين الحذرة، وفئة المضاربين التي تقتنص الفرص، خاصة مع إعلان نتائج الربع الأول للشركات المدرجة والتي تقيس التوقعات للربع الثاني، كما أن أحجام التداول سوف تتراوح بين 4 - 6 ملايين ريال وقد يصل أقصاها إلى ارتفاع إلى 8 ملايين ريال .. مشيرا إلى أن انتهاء عمليات عاصفة الحزم ستخدم الأسواق الخليجية وتعطي نوعا من الأمان للمستثمرين.

وأضاف أحمد كشوب: أن مبدأ الاندماج من المبادئ التي يطالب بها في الاقتصاد لإيجاد كيانات قوية وذات عائدات اقتصادية وتشجع شرائح كبيرة من المستثمرين، ويدل الاندماج على العقلية الناضجة لقراءة المستقبل، وعادة يكون الدمج من أجل تحسين مستوى تشكيل قوى استثمارية. ومن أفضل المبادرات التي لها بعد اقتصادي، وإعلان دمج بين العمانية الوطنية للاستثمار القابضة (أونك) والعمانية العالمية للتنمية والاستثمار (أومنيفيست) مما سيدفع المستثمر الأجنبي إلى إعادة النظر، وسينتج عن اندماج رأس مال كبير مما سيعزز التوسع في المشاريع الواعدة، سواء مشاريع البنية التحتية التي تطرحها الحكومة أو غيرها من المشاريع.

توقع العديد من الاقتصاديين والماليين أن تشهد الأسواق الخليجية خلال الأسابيع القادمة ارتفاعا في أحجام التداولات مستفيدة من استقرار الأوضاع الأمنية في اليمن ووقف العمليات العسكرية (عاصفة الحزم) وأيضا مواصلة أسعار النفط تسجيل ارتفاعات تجاوزت الأسبوع الجاري لما فوق 60 دولارا للبرميل .

وأضافوا، في اتصال مع الوطن الاقتصادي، أن أداء سوق مسقط جيد ونتائج الشركات الربع سنوية التي حققتها الشركات دفعت بالسوق خلال الأسبوعين الماضيين لتحقيق مكاسب مالية جيدة مؤكدين أن أسعار أسهم الشركات تمثل فرصا مواتية للمستثمرين، هذا بجانب استقرار الأوضاع الاقتصادية في السلطنة رغم تراجع أسعار النفط. وأكدوا أن إعلان اندماج العمانية الوطنية للاستثمار القابضة - أونك - والعمانية العالمية للتنمية والاستثمار - أومنيفيست - سيعزز من مكانة السوق ووضع أداء الشركتين على مختلف المستويات مؤكدين على أهمية تكوين شركات تمتلك قدرات مالية وإمكانات عالية تمكنها من المنافسة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تعزيز مفهوم الاندماج بين الشركات.

يقول أحمد كشوب الرئيس التنفيذي لشركة الثقة الدولية للاستثمار: سوق مسقط للأوراق المالية في وضع أفضل ومشجع للاستثمار وأسعار النفط محافظة على مستوى الـ 60 دولارا والتي

وأشار إلى أن الاندماج يوجد كيانا قوية خصوصا إذا كان هناك نوع من التكامل في أنشطة الشركتين فالاندماج سيمنحهم فرصة كبيرة في استهداف فرص استثمارية أكبر، قد لا تكون متاحة للشركات الصغيرة مثل عمليات الاستحواذات وإعادة هيكلة المشاريع ويمنحهم الأمان الكافي لتنويع استثماراتهم بشكل أفضل كما يخفض من نسبة المصاريف الإدارية للحجم الإجمالي للشركة، مما يعني كفاءة أعلى في أداء الشركة، وأن حجم الشركة يمنحهم قدراً أكبر على التفاوض وفرصا استثمارية أكثر. وأضاف أن قوة السوق تنبع من قدرة الشركات المدرجة فيه وبالتالي حجم الشركات الكبيرة يجعلها أكثر استهدفا من قبل المؤسسات الكبيرة والعالمية ويجذب سيولة إضافية للسوق وهي من العوامل الأساسية التي تجذب المستثمرين المحليين وغيرهم للاستثمار في السوق.

وأشار إلى أننا نتمنى أن تنتهج شركات التأمين والتمويل وشركات الوساطة نفس النهج، لأن هذا النهج قوة وليس ضعفا، ولاشك أن إعلان اندماج (أونك) وأمنفيس-ت-جاء في وقت مهم يمر به الاقتصاد الوطني، ويعتبر من أهم المبادرات خلال عامين.

وقال حسين بن علي الرئيسي، الرئيس التنفيذي الأمين للأوراق المالية: إن أداء سوق مسقط كان إيجابياً مع حركة أسعار النفط وقد أثر إيجاباً في الارتفاع من الناحية السعرية، أما من ناحية الحجم فكانت قليلة، وتزامن هذا الأداء مع اعلان نتائج الربع الأول للشركات المدرجة ، وكان أفضل من الربع الأول 2014 للشركات، ونتوقع نتائج إيجابية في الربع الثاني والنصف الأول من العام.. مشيراً إلى أن أسواق الخليج في فترة عاصفة الحزم لم تتأثر وخاصة السوق السعودي والذي كان نشطا وأعلن السماح للمستثمرين الأجانب الدخول في السوق مما أعطى دفعة للمؤشر السعودي، وكانت معظم الأسواق في الخليج على أداء إيجابي.

وأشار إلى أن اندماج (أونك) و(أومنفست) سيوجد كياناً كبيراً وقوياً في السوق وسيساعد (أومنفست) التي تمتلك ما يقارب 50% من بنك عمان العربي في الاستثمار في المشاريع ويحقق أرباحاً كبيرة ، وكان أداء (أومنفست) ممتازاً خلال الفترة الماضية وحقق نتائج إيجابية.

وقال عبد الرضا علي العجمي من الشركة المتحدة للأوراق المالية: إن استقرار أسعار النفط ساعد المستثمرين على تقييم وضع المخاطر في حدود الأسعار الحالية ومع اتضاح الرؤية وانخفاض التخوف والقلق من حدوث انخفاضات جديدة في أسعار النفط، حفز المستثمرين

من الصحافة الخليجية

توقع الاستمرار في الطلب على منتجاتها وبالتالي استدامة الإيرادات.

وسجل سوق مسقط للأوراق المالية أمس ارتفاعاً بنسبة 33ر0%، حيث أغلق عند مستوى 6350 نقطة مقارنة مع السابق 6329 نقطة، وعلى صعيد التداولات شهدت جلسة أمس التداول على 12ر4 مليون سهم بالإضافة إلى 824 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 3ر7 مليون ريال عماني، مقارنة مع أكثر من 35 مليون سهم جرى تداولها في جلسة أمس الأول بقيمة بلغت 5ر9 مليون ريال عماني، وبنسبة تراجع في إجمالي قيمة التداول بلغت 80ر37%، فيما ارتفعت القيمة السوقية بنسبة 8ر0% لتصل إلى 14ر88 مليار ريال عماني.

وقال تقرير (تليجراف) البريطانية: إن بنك جولدمان ساكس كان قد توقع في عام 2008 أن يرتفع سعر برميل النفط إلى 200 دولار للبرميل خلال أشهر، إلا أن أسعار الخام تهافت حول مستوى 40 دولاراً للبرميل مع تراجع الطلب بفعل الأزمة المالية العالمية، وأعلن بنك الاستثمار الأمريكي (جولدمان ساكس) أخيراً خفض توقعاته بشأن النفط على المدى القصير إلى 40 دولاراً للبرميل، وهو ما يتوافق مع معظم التحليلات الأخرى.. لكن شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الماضية، ليقفز خام برنت إلى أعلى مستوى 63 دولاراً للبرميل مؤخراً، مرتفعاً بحوالي 36% من أدنى مستوياته خلال العام الحالي، والذي سجله في بداية شهر يناير.. وأشار التقرير إلى أنه في حال استمرار معدل الصعود الحالي لأسعار النفط، فإن الخام سوف يرتفع لمستوى 100 دولار للبرميل بحلول نهاية موسم الرحلات الصيفية في الولايات المتحدة.

صحيفة الوطن العُمانية- 23 أبريل، 2015

استمرار هذه العملية لفترة أطول، لكن الإعلان عن انتهائها سيعطي حافزاً ودفعة إيجابية للأسواق وسيظهر أثرها في الأيام القادمة. وأضاف أن اندماج (أونك) و(أومنفست) خطوة في الطريق الصحيح للشركات المتشابهة في النشاط والأعمال، ولا تزال المحادثات مستمرة بين الشركتين ونأمل في الانتهاء منها بنجاح، ونتمنى أن تتوسع الاندماجات للشركات المتشابهة وبعض الشركات التي تتراكم عليها الخسائر ولا تستطيع المنافسة.. مؤكداً أن الاندماج يحقق القوة الكافية للمنافسة محلياً وعالمياً.

وسيطر الهدوء على تداولات سوق مسقط للأوراق المالية، خلال الأيام الثلاثة الأولى من الأسبوع الماضي، حسب التقرير الأسبوعي لمجموعة إدارة الاستثمار ببنك عمان العربي الذي نشر الأحد الماضي أن الهدوء سيطر على تداولات سوق مسقط للأوراق المالية خلال الأيام الثلاثة الأولى من الأسبوع الماضي وذلك قبل أن تتسارع وتيرة الإفصاحات المتعلقة بنتائج الشركات الربعية لتعود الحركة بشكل أفضل، وإن لم تكن عند التوقعات، مع تفضيل المستثمرين على ما يبدو الانتظار لمعرفة المزيد عن تفاصيل نتائج الشركات خاصة وأن أغلب النتائج المعلنة لم تتضمن سوى بنود محددة، إضافة إلى عامل النتائج فإن العوامل الخارجية وعلى رأسها التقلبات في أسعار النفط بسبب عوامل جيوسياسية أو تقنية، إضافة إلى حركة رؤوس الأموال بين الأسواق خاصة للمستثمرين الأجانب قد أسهمت هي الأخرى في التأثير على قرارات المستثمرين. وأشار التقرير إلى أن التصريحات الحكومية المطمئنة عن المضي قدماً في تنفيذ المشاريع والخطط هي عنصر هام جداً لدعم ثقة المستثمرين، والتأكيد على الوضع الصحي للقطاعات التي تعمل بها الشركات المدرجة مع

تباطؤ الاقتصاد الصيني.. أهون الشرين بالنسبة لدول الخليج

إعداد: جودي روف - خبير اقتصادي في آسيا للاستثمار

وهو الانكماش الأكثر حدة المسجل في تاريخ القطاع.

في غضون ذلك، أشار التقرير إلى الإصلاحات التي تتبعها السلطات الصينية والتحكم بهذا التباطؤ، والتركيز على تحقيق أعلى نسبة نمو ممكنة وتقليل الاختلالات الاقتصادية في آن واحد معاً.

وأضاف إنه عادة ما ينجم عن الاقتصاد المحموم اختلالات مثل مستويات تضخم مرتفعة، فقاعة أصول، إفراط في القروض، سوء توزيع للمصادر بين القطاعات، مشيراً إلى أن التضخم هو آخر ما يقلق الصينيين. ويعتقد التقرير أن هناك اختلالات أخرى مقلقة أكثر، لكنها ساكنة الآن، في الوقت الذي تظهر مؤشرات اقتصادية ضعفاً شديداً.

هذه الحالة غيرت الهدف الأساسي للحكومة الصينية بحيث باتت تركز على النمو قصير الأجل، لكن دون أن تتخلى عن الإصلاحات الضرورية المطلوبة لضمان النمو المستدام، خاصة تلك التي لا تضرها مبدئياً. وبات تغيير استراتيجية السياسة النقدية، من محفزات صغيرة مستهدفة وصولاً إلى إجراءات سياسية موسعة (متطلبات الاحتياطي وتخفيض معدل الفائدة)، خير دليل على أن توجيه النمو صعد ليصبح في قائمة الأولويات لدى الصينيين.

كما يرى التقرير أن المعايير الأخيرة الصادرة مثل الإعلان عن مزيد من الإنفاق الحكومي المحلي وعلى البنية التحتية، وزيادة هيمنة الحكومة على البنوك الرئيسية في البلاد، أو تخفيف شروط الرهون العقارية، تتوافق مع الأهداف القصيرة الأجل للصين.

قال التقرير الأسبوعي الصادر عن شركة آسيا للاستثمار ان نمو الاقتصاد الصيني يشهد تباطؤاً، وأضاف إن هذا الأمر لا يمثل أخباراً سارة لدول مجلس التعاون الخليجي. ففي ظل تراجع أسعار النفط وتزايد المنافسة لمواصلة الإنتاج بين الدول المصدرة للنفط، ستجبر الصين- أكبر مستورد للنفط في العالم - دول الخليج على تقليص توقعات الطلب.

ومع ذلك، يرى التقرير أن البديل المتمثل بانكماش نمو الاقتصاد الصيني قد يكون واقعه أشد بكثير، لأنه سيؤثر على الطلب العالمي وليس الصيني فقط. وتظهر البيانات الأخيرة إلى أن السيناريو الأساسي لمعظم المحللين بدأ يتجسد، إذ شهد النشاط الاقتصادي الصيني تراجعاً بوتيرة معتدلة في حين لا توجد بوادر حالياً على ركود الاقتصاد.

أما آخر بيانات الناتج المحلي الإجمالي فأظهرت أن النمو انخفض من 7.3% في الربع الأخير من 2014 إلى 7% في الربع الأول من 2015. هذه القراءة ليست مفاجئة، لاسيما وأنها تتماشى مع توقعات الجميع، وتترابط منطقياً مع معظم المؤشرات التي تقيس النشاط، وبالتالي تؤكد موضوع تباطؤ نمو النشاط.

من جهتها، تراجعت مبيعات التجزئة ببطء وبشكل ثابت، إذ بلغ نموها السنوي في شهر فبراير 10.2% مقارنة مع 12.2% قبل عام. كذلك، تراجع نمو الإنتاج الصناعي خلال العام الماضي من 8.8% على الأساس السنوي إلى 5.6%. حتى قطاع السكن، الذي يساهم بالعادة بشكل قوي في النمو الصيني، لم يكن بأحسن حال. إذ انكمشت أسعار السكن بمعدل سنوي بلغ 5.7% في فبراير،



من الصحافة الخليجية

رأس المال وسوق العمل في النمو مستقرة إلى حد كبير، بينما انكشبت مساهمة الإنتاجية بشكل عام تدريجياً من 5 نقاط مئوية قبل الأزمة المالية إلى 3 نقاط بالكاد في 2013.

وبالنظر إلى تقلص عوائد الاستثمار المتوقع، وتباطؤ نمو القوى العاملة في الصين، يبدو واضحاً أن على السلطات السعي وراء الإنتاجية كمصدر نمو محتمل. وبالتالي، يعد تحرير الإصلاحات أفضل الحلول للقيام بهذا الأمر، لاسيما وأن الضغوط الواقعة على الاقتصاد من أجل تحقيق الفعالية تزداد مع ارتفاع مستوى المنافسة. ويبدو أن زمن الإصلاحات الشاملة قد اقترب.

جريدة الرياض السعودية 24 أبريل 2015م

على صعيد آخر، من المرجح أن تواصل الصين سياساتها التوسعية النقدية والمالية معاً، في المدى المتوسط. ولا تزال هناك فرص لمزيد من الاستثمارات في البنية التحتية على الرغم من انكماش عوائد هذا النوع من الاستثمار.

إضافة إلى ذلك، استبعد التقرير أن يعزز تخفيف السياسة النقدية مستويات التضخم أو ارتفاع ديون القطاع الخاص لمستويات مقلقة، نظراً إلى تأثير أسعار الطاقة والطلب الإجمالي الخافت. ومع ذلك، يتعين على السلطات الصينية أيضاً أن تنظر على المدى الأبعد. فالنمو الممكن تراجع بشكل كبير في الصين، وتعد الإنتاجية العامل الرئيسي الذي يفسر هذه الظاهرة. إذ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، بقيت مساهمة

قطر الثالث خليجيا في حجم المشاريع الإنشائية

«جود بير» في الشرق الأوسط، والتي طرحت تشكيلتها من أدوات الطاقة والأدوات اليدوية في دورة هاردوير أند تولز الشرق الأوسط في 2014. ونوه (رجان سبيي)، المدير التنفيذي في SE إنترناشيونال بالطلب القوي على الأدوات اليدوية وأدوات الطاقة في الشرق الأوسط حيث تستمر حركة المشاريع الإنشائية في كل مكان على مستوى المنطقة. وأوضح أحمد باولس، الرئيس التنفيذي في ميسي فرانكفورت الشرق الأوسط، الجهة المنظمة لمعرض هاردوير أند تولز الشرق الأوسط، أن منطقة الشرق الأوسط توفر فرصاً هائلة لمصنعي الأدوات، المواد والماكينات حيث يتواصل نمو الطلب بفضل الطفرة المستمرة في المشاريع الإنشائية ومشاريع البنية التحتية.

صحيفة الراية القطرية- 24 أبريل، 2015

كشفت «مشاريع زاوية» أن أسواق قطر والإمارات والسعودية كانت أكبر ثلاثة أسواق في القطاع العقاري لعام 2014. وقد بلغ حجم المشاريع العقارية قيد التنفيذ في منطقة الخليج 1.53 تريليون دولار حتى 2025، وتأتي الإمارات في الصدارة بمشاريع قيد التصميم، تقديم العطاءات أو في مرحلة الإنشاء تبلغ قيمتها 940.5 مليار دولار.

وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية ويبلغ حجم مشاريعها 461.2 مليار دولار فيما تحتل قطر المرتبة الثالثة بحجم مشاريع 205.8 مليار دولار، كما تضم القائمة أيضاً كلا من الكويت (82.8 مليار دولار)، عمان (63.5 مليار دولار) والبحرين (46 مليار دولار).

وفي مقدمة العارضين العائدين للمشاركة في هاردوير أند تولز الشرق الأوسط 2015 شركة SE إنترناشيونال، الموزع المعتمد للعلامة الأمريكية



الكتاب العاشر

**تعرّض الشباب الجامعي
لمواقع التواصل الاجتماعي
عبر الإنترنت وعلاقته بوسائل
الاتصال التقليدية**

للباحث : د. عبدالصالح حسن
الناشر : قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية بمجلس
التعاون لدول الخليج العربية 2013م
عدد الصفحات : 103 صفحات من القطع المتوسط

شهدت تكنولوجيا الاتصال تطورات مذهلة منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين وازداد عدد مستخدميها بصورة متلاحقة، وقد أدى هذا التطور إلى ظهور ما يعرف بمواقع التواصل الاجتماعي التي يتواصل من خلالها الملايين من مستخدمي الإنترنت، خصوصاً فئة الشباب الذين تشير الدراسات إلى أنهم يمثلون ما نسبته 79% من مستخدمي تلك المواقع ويقضون 20 دقيقة في المتوسط عليها .
من هذا المنطلق هدف الباحث في هذه الدراسة

**الكتاب يسلط الضوء على تأثير
مواقع التواصل الاجتماعي
على الشباب الجامعي في
مملكة البحرين كنموذج**





قراءة في كتاب

تساعد في إظهار نتائج الدراسة الميدانية على العينة المشار لها، والتي تبين معدل تعرض الشباب البحريني الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإتصال التقليدية، كما أبرزت أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي يفضلها الشباب وكذلك الدوافع التي تقود إلى التعرض لتلك المواقع وأخيرا أهم الإشباعات المتحققة من التعرض إلى تلك المواقع الاجتماعية.

وأخيرا ..

تعد هذه الدراسة أحد أهم الدراسات التي تناولت علاقة الشباب بتكنولوجيا الاتصال الحديثة والعزوف الكبير عن وسائل الإعلام التقليدية ، والتي ستكون أحد العوامل المهمة للمسؤولين في الإعلام في تطوير تواصلهم مع الشباب الجامعي.

إلى التعرف على تعرض الشباب الجامعي البحريني لمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بوسائل التواصل التقليدية، وذلك عن طريق عينة بلغت 352 شابا وشابة في جامعات مملكة البحرين عبر الإجابة على التساؤل الرئيسي «ما واقع استخدام الشباب الجامعي في مملكة البحرين لمواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، وما حدود تأثير هذا الاستخدام على استخدامه لوسائل الاتصال التقليدية من صحافة وإذاعة وتلفاز؟» .

أبرز الباحث الدراسات السابقة حيث أن أكثر من عشر دراسات تناولت مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقة الشباب الجامعي بها ومدى تلبيةها لرغباتهم وعملها في إظهار ذاتهم ، كما عرج على دراسة يتيمة في مملكة البحرين تناولت استخدام الشباب لموقع اليوتيوب فقط. لقد قام الباحث بعرض أكثر من عشرين جدولا

سلسلة مجلة التعاون (١)

مجلس التعاون الخليجي
الامانة العامة



تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي
عبر الانترنت وعلاقته بوسائل الاتصال التقليدية

قطاع الشؤون الثقافية والإعلامية

يناير ٢٠١٣ م

هذه الدراسة

تسعى مجلة التعاون من خلال اصدار "سلسلة مجلة التعاون" الى تقديم خدمة بحثية جديدة تتعلق بتنشيط البحث العلمي وتقديم أفضل الدراسات في شتى مجالات التنمية ، وقد كانت المبادرة بانطلاق هذه السلسلة لتتكون اضافة جديدة لخدمة البحوث العلمية التي تتعلق بدول مجلس التعاون بشكل خاص ، مع التركيز على التنوع في الموضوعات البحثية وجودة البحوث العلمية كتركيز أساسي لحل مشكلات المجتمع الخليجي اذا علمنا ان مفتاح تقدم الشعوب يقاس دائما بمدى تقدمها في البحث العلمي ، مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

يتضمن الاصدار الأول من هذه السلسلة عنوان : "تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي عبر الانترنت وعلاقته بوسائل الاتصال التقليدية : دراسة ميدانية ، وهي دراسة علمية وصنية تعالج قضية مهمة بالتحديث المجتمعات في شتى دول العالم ، ودول مجلس التعاون الخليجي جزء من هذه المواقع . وقد خرجت الدراسة بالكثير من التوصيات الهادفة والتي نتمنى أن يتم تنفيذها وتنفيذها ، حيث توصلت الدراسة لبعض النتائج المهمة من خلال تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي بمملكة البحرين .

مطبعة الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م



أدباء معاصرون من الخليج

- الميلاد: كرزكان (من قرى البحرين) 1960م.
- المؤهل: دبلوم هندسة اتصالات/ دبلوم إدارة أعمال/ جامعة البحرين/ عام 2000م.
- العمل الحالي: محرراً صحفياً بصحيفة أخبار الخليج.

من مشاركاته الأدبية:

- * عضوية مؤسسات ثقافية (أسرة الأدباء والكتاب البحرينية، الملتقى الأهلي الثقافي، مسرح الريف).
- * ملتقى الشباب الخليجي لكتابة الشعر والقصة.
- * أمسية قصصية ضمن ملتقى جد حفص الثقافي.

من مؤلفاته الأدبية

- * عواطف في أحضان الغول/مجموعة قصصية/ دار بروما غندا/ البحرين/ 2000م.
- * خاتون والنسوة وما يشتهون/ مجموعة قصصية/ دار نينوى/ سوريا/ 2010م.

الجوائز الأدبية والأوسمة

- * حصل على ست جوائز في مسابقات أدبية محلية.
- * له نصوص مسرحية تحت الطبع وله حضور مسرحي من خلال أعماله المسرحية، ونشرت له دوريات محلية وعربية مقالات ونصوصاً أدبية.

العنوان: قرية كرزكان، منزل 1954، طريق: 2645، مجمع: 1026، الهاتف:
17600575، الفاكس: 17628631، الجوال: 33704377
- البريد الإلكتروني: hbuhasan@hotmail.com

حسن بن حسن

- الميلاد: ولد في مدينة الخرج عام 1376هـ.
- المؤهل: حاصل على بكالوريوس تاريخ من كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، 1403هـ.
- العمل الحالي: يعمل موظفاً بوزارة التربية والتعليم.

من مشاركاته الأدبية:

- * فعاليات المئوية (الثقافية).
- * ندوات أدبية (إدارة ومداخلة).
- * عضوية لجنة الإعداد لتأسيس نادي أدباء في الخرج.

من مؤلفاته الأدبية:

- * شعراء من الدلم (دراسة وتقديم)، مطبعة النرجس، 1419هـ.
 - * الدلم في مائة عام، مطابع نجد، 1426هـ.
 - * له دراسات أدبية تحليلية لبعض النصوص الشعرية، وكتب أخرى عن العلماء والقضاة.
- العنوان: الرياض، الحي: جرير، ص. ب: 103173، الرمز البريدي: 11695،
الهاتف: 4021077، الفاكس: 2766045، الجوال: 0505490371

عبدالعزیز البراك





أدباء معاصرون من الخليج

- الميلاد: الكويت 13/11/1938م.

- المؤهل: حاصل على ليسانس لغة عربية/ جامعة الكويت/ 1970م.

من مشاركاته الأدبية:

- شارك في كثير من المناسبات والفعاليات الأدبية والثقافية منها:

* مؤتمرات اتحاد الكتاب العرب.

* اتحاد الفكر العربي.

* اتحاد الإذاعات العربية.

من مؤلفاته الأدبية:

* شعراء الصعاليك.

* الشعر ديوان العرب (شعراء المعلقات).

* لهجة الكويت بين اللهجة والأدب.

معلومات عن الأديب ومشروعاته الأدبية:

* له نشاط أدبي وثقافي واسع، فهو مدير البرامج الأدبية والثقافية في الإذاعة، وهو أمين عام رابطة الأدباء في الكويت، ورأس تحرير مجلة البيان التي تصدر عن رابطة الأدباء من عام 1999م - 2007م. وله مؤلفات أخرى في الفكر والأدب ومثل الكويت في المناسبات الأدبية الخارجية.

العنوان: الكويت، الحي: السرة، الشارع: رقم 6، ص. ب: 6784، حوى 23042،

الفاكس: 22510603، الجوال: 26889920.

- الميلاد: الإمارات العربية المتحدة - مدينة العين 03/06/1981م.

- المؤهل: ماجستير/ الإدارة الهندسية/ جامعة الإمارات/ الإمارات - مدينة العين/ 8 يونيو/ 2000م.

- العمل الحالي: مهندسة.

من مشاركتها الأدبية:

* عضو لجنة تحكيم - مسابقة القصة المحكية - جامعة الإمارات 2012م.

* المشاركة في المجلس الأدبي - نقاش حول كتابة الخاطرة - جامعة الإمارات 2012م.

* توقيع كتاب الغيمة رقم 9 - معرض الشارقة للكتاب 2011م.

من مؤلفاتها الأدبية:

* واد في القلب/ رواية/ الدار العربية للعلوم/ لبنان/ 2012م.

* الغيمة رقم 9/ قصص قصيرة جدا/ دار كتاب للنشر/ الإمارات/ 2011م.

* فارس بحصان رمادي/ مقالات ساخرة/ مطبعة جامعة الإمارات/ الإمارات/ 2009م.

معلومات عن الأديبة ومشروعاتها الأدبية:

* للكاتبة سبعة إصدارات في مجال الرواية والقصة والنصوص الأدبية والمقال الساخر، تطمح لإنشاء دار نشر تتبنى من خلالها المواهب الصاعدة وتدعمها.

عبدالله التليجي

الحاج، لطيفة سعيد



صناعة السفن في الخليج: الحلقة الثانية

أنواع السفن:

تعددت أنواع السفن التي صنعها الآباء والأجداد في الخليج، بجهودهم وبأيديهم وبآلات بسيطة، فكان منها السفن الصغيرة، وسفن الغوص بحثاً عن اللؤلؤ، وسفن الصيد، والسفن المعدة للسفر ونقل البضائع من الهند وسواحل أفريقيا. فمن هذه الأنواع:



السنبوك

السنبوك: وهو من سفن الغوص عن اللؤلؤ، الذي شهد عهداً ذهبياً، وانتهى دوره مع انتهاء موسم الغوص، وظهور اللؤلؤ الصناعي في الخليج.



البتيل

البتيل: وهو من سفن الغوص، ويتميز بكبر حجمه ويصل عدد العاملين فيه إلى ثمانين بحاراً.



البوم

البوم: وتستخدم لنقل البضائع بين مناطق الخليج

تستلزم صناعة السفن العديد من الرجال أصحاب المهارة وحسن الأداء والإخلاص في العمل، وكذلك وجود طاقم العمل اللازم المتابع لكل مراحل التصنيع، فالأخطاء في أي مرحلة من مراحل العمل تسبب خطراً محدقاً بالسفينة مما يعرضها للغرق.

أما مواد صناعة السفن في دول الخليج فكانت تتكون من خشب (الساج) الذي يستورد من الهند، بالإضافة إلى المسامير القوية الطويلة التي تصل إلى نصف المتر، وكذلك الفتائل وهي خيوط قطنية سميكة، لحشو الفراغات بين أخشاب السفينة، ثم تضاف زيوت تستخرج من الأسماك تمتاز بمقاومة الملوحة، ثم تدهن السفينة ببعض أنواع من الأصباغ والقار التي تؤدي إلى تماسك الأخشاب، وخصوصاً الجزء السفلي من السفينة، منعا لأي تسرب لمياه البحر، وتستخدم في صناعة السفن آلات يدوية بسيطة، مثل المنشار والرندة (الفارة) والمثقاب والمببر وهو إبرة طويلة.

ويتكون فريق العمل من (القلافين) وهم صناع السفينة الذين يعملون طوال اليوم، بعد أن يكون (الأستاذ) قد قام بتصميم السفينة بأبعادها وأطوالها وحجمها، حسب الأغراض التي ستعمل فيها في عرض البحر كصيد الأسماك أو الغوص على اللؤلؤ أو للرحلات البحرية. ويعتبر (الأستاذ) بمثابة مهندس السفينة، والذي يشرف على خطوات تصنيعها ومعالجة أي خطأ أثناء العمل. ومن الأجزاء المهمة في تصنيع السفينة (الشراع) الذي يوجه السفينة ويؤمن سرعتها المطلوبة، ويكون من نوع النسيج القوي المغزول وتضاف إلى جوانبه الحبال السميكة التي تضمن ثباته في وجه الرياح. وتختلف مدة صناعة السفينة حسب نوعها الذي تصنع لأجله، وعدد (القلافين) العاملين فيها، وتستغرق عدة شهور قد تصل إلى نصف السنة، ويقوم بإنزالها إلى البحر عدد كبير من الرجال في احتفال تملؤه الفرحة، وتردد فيه الأناشيد والأشعار الخاصة بهذه المناسبة.





خليجيات

الجالبوت: استخدم (الجالبوت) في صيد الأسماك، والتنقل بين موانئ الخليج، وهو من أصغر أنواع السفن، وأكثرها سرعة .

الشوعي والهوري: وهما سفينتان صغيرتان، لصيد الأسماك، ونقل السلع والمياه لمسافات قصيرة.



صناعة السفن

وموانئ الهند وشرق أفريقيا، وهي معدة في بنائها للأسفار، وتتميز بمساحتها وقوتها لحمل مئات الأطنان من البضائع .

البغلة: وهي من سفن الأسفار البعيدة، ولعلها من أقدم أنواع السفن الخليجية .

الغنجة: وتستخدم أيضا للأسفار، وهي من سفن التجارة البحرية، أصغر من سفينة البغلة.

البقارة: وتشبه سفينة (البتل) وهي معدة للغوص بحثا عن اللؤلؤ، ولكن حجمها أصغر من السفينة السابقة.



الجالبوت

رائدة خليجية



د. فاطمة بنت سالم المعمرى

رائدة عمانية خليجية، أسست لعهد النهضة النسائي، ولحركة العلمية والأكاديمية على مستوى دول مجلس التعاون، وأصلت لحصول المرأة الخليجية على أعلى الشهادات، حيث حصلت على شهادة الدكتوراة من جامعة (لندن) عام 1955م، كأول امرأة من الخليج تحصل على هذه

الفرصة أسرتها في المزيد من التعليم النظامي، ومواصلة الدراسة كانت (مصر) ومدينة (القاهرة)، هي البلد القريب الذي تتوفر فيه الإمكانيات والوسائل التعليمية التي يحرص عليها والدها. وقد هيا الله سبحانه وتعالى لها طرق الدراسة الابتدائية والثانوية حتى حصلت على الشهادة الجامعية في التربية، ثم واصلت الدراسة حتى حصلت على شهادة الماجستير من جامعة (فؤاد الأول) عام 1937م. ولكفاءتها العلمية وشهادة أساتذتها الكبار في الجامعة المصرية، وإقامة أسرتها في (مصر)، حصلت على الجنسية المصرية وأُرسلت في بعثة لنيل شهادة الدكتوراة من بريطانيا. وبعد رجوعها من البعثة وحصولها بامتياز على أعلى الدرجات الأكاديمية التي تطمح إليها، عملت في الجامعات المصرية مدرسة في كلية الآداب، في أقسام الفلسفة والدراسات الأوروبية، ثم انتدبت للتدريس في جامعة بغداد بالعراق في كلية الآداب لمدة سنتين. وبعد رجوعها إلى القاهرة، استمرت في عملها الأكاديمي، وكتابة البحوث. وقد نالت خلال تلك الفترة عدداً من الجوائز من الجامعة المصرية، وتم تكريمها من الجهات الرسمية والعلمية. أما المرحلة الأخيرة في مسيرة حياة الدكتورة فاطمة، فكانت في أواخر 1973م، حيث عادت إلى وطنها سلطنة عمان، لتعمل في عدد من الوظائف الأكاديمية في جامعة مسقط، وأستاذة للغات في وزارة الدفاع العمانية، وتم تكريمها في عدة مناسبات علمية وطنية، على المستوى الجامعي والثقافي. وقد انتقلت إلى رحمة الله تعالى عام 2002م، بعد أن سطرت بحياتها وكفاحها سيرة خالدة كرائدة من رائدات القرن العشرين في الأعمال الأكاديمية والعلمية على مستوى سلطنة عمان، ودول مجلس التعاون.

ولرغبة أسرتها في المزيد من التعليم النظامي، ومواصلة الدراسة كانت (مصر) ومدينة (القاهرة)، هي البلد القريب الذي تتوفر فيه الإمكانيات والوسائل التعليمية التي يحرص عليها والدها. وقد هيا الله سبحانه وتعالى لها طرق الدراسة الابتدائية والثانوية حتى حصلت على الشهادة الجامعية في التربية، ثم واصلت الدراسة حتى حصلت على شهادة الماجستير من جامعة (فؤاد الأول) عام 1937م. ولكفاءتها العلمية وشهادة أساتذتها الكبار في الجامعة المصرية، وإقامة أسرتها في (مصر)، حصلت على الجنسية المصرية وأُرسلت في بعثة لنيل شهادة الدكتوراة من بريطانيا. وبعد رجوعها من البعثة وحصولها بامتياز على أعلى الدرجات الأكاديمية التي تطمح إليها، عملت في الجامعات المصرية مدرسة في كلية الآداب، في أقسام الفلسفة والدراسات الأوروبية، ثم انتدبت للتدريس في جامعة بغداد بالعراق في كلية الآداب لمدة سنتين. وبعد رجوعها إلى القاهرة، استمرت في عملها الأكاديمي، وكتابة البحوث. وقد نالت خلال تلك الفترة عدداً من الجوائز من الجامعة المصرية، وتم تكريمها من الجهات الرسمية والعلمية. أما المرحلة الأخيرة في مسيرة حياة الدكتورة فاطمة، فكانت في أواخر 1973م، حيث عادت إلى وطنها سلطنة عمان، لتعمل في عدد من الوظائف الأكاديمية في جامعة مسقط، وأستاذة للغات في وزارة الدفاع العمانية، وتم تكريمها في عدة مناسبات علمية وطنية، على المستوى الجامعي والثقافي. وقد انتقلت إلى رحمة الله تعالى عام 2002م، بعد أن سطرت بحياتها وكفاحها سيرة خالدة كرائدة من رائدات القرن العشرين في الأعمال الأكاديمية والعلمية على مستوى سلطنة عمان، ودول مجلس التعاون.



الدليل الاسترشادي لتجميل المدن فلاحيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢٠١٥م

الدليل الاسترشادي لتجميل المدن في بلديات دول مجلس التعاون

يعرض هذا الدليل منهج عمل الأدلة الاسترشادية لتجميل المدن في دول مجلس التعاون، ضمن أربعة محاور رئيسية أولها المناطق الخضراء، والفضاءات بين الأحياء، وثانيها مسارات الطرق الخاصة بالمشاة والسيارات، وثالثها المباني والمنشآت التراثية ووسائل العناية بها وتجميلها، أما المحور الرابع فخاص بالممرات والميادين العامة والساحات الرئيسية في المدن.

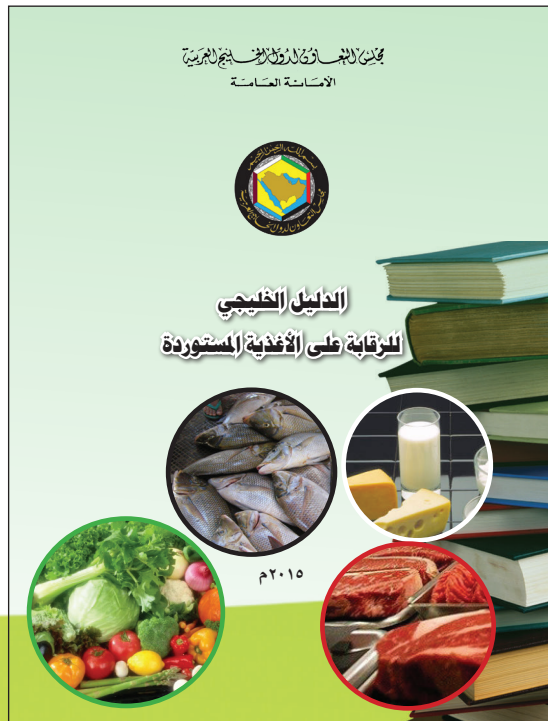
وقد اعتمد هذا الدليل بناءً على قرار الوزراء المعنيين بشؤون البلديات في دول المجلس في الاجتماع (15) في أبوظبي (ديسمبر 2011م)، والذي يهدف بشكل عام إلى تحقيق القيم الجمالية، وتوفير الأسس والمعايير في تجميل المدن، لتطبيق مفاهيم التنسيق الحضاري والعمراني ليصبح هدفاً من أهداف العمل البلدي.

يعرض هذا الدليل منهج عمل الأدلة الاسترشادية لتجميل المدن في دول مجلس التعاون، ضمن أربعة محاور رئيسية أولها المناطق الخضراء، والفضاءات بين الأحياء، وثانيها مسارات الطرق الخاصة بالمشاة والسيارات، وثالثها المباني والمنشآت التراثية ووسائل العناية بها وتجميلها، أما المحور الرابع فخاص بالممرات والميادين العامة والساحات الرئيسية في المدن.

الدليل الخليجي للرقابة على الأغذية المستوردة

حيث أن دول مجلس التعاون تعتمد على استيراد نسبة عالية من المواد الغذائية من خارج دول المجلس، والتي يعدّ معظمها ضرورياً للمجتمعات الخليجية وتشكل مصدراً غذائياً مهماً، فقد أثمرت جهود دول المجلس، ممثلة في اللجنة الوزارية لسلامة الأغذية لدول المجلس، في التنسيق الجماعي لوضع قوانين تنظيم عملية استيراد المواد الغذائية، تطبيقاً لمبدأ درجة الخطورة للأغذية المستوردة ومدى سلامتها وملاءمتها للمستهلكين، ومطابقتها للشروط الصحية والإنسان والبيئة.

وقد قامت إدارة الزراعة والثروة السمكية بقطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة بإعداد هذا الدليل وطابعته، متضمناً قسماً باللغة الإنجليزية، في كتاب يشتمل على حوالي مائة صفحة.



المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في اللغة العربية - الرياض - عام 1964م.
- دكتوراة الفلسفة في التربية 1973م - جامعة كولورادو. (الولايات المتحدة الأمريكية).

المناصب الوظيفية والخبرات العلمية

- أستاذ لغة عربية في المرحلة الثانوية 1965-1967م.
- أستاذ ومشرف على التدريب على التدريس، ورئيس قسم المناهج ومدير مركز البحوث التربوية والنفسية بجامعة أم القرى.
- شارك في تحرير مجلة التربية في الجامعة، من 1973م - 1978م.
- مدير عام مساعد للتربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1978-1982م، مؤسس المجلة العربية للتربية، والمجلة العربية للبحوث التربوية.
- مدير عام قطاع شؤون الإنسان والبيئة في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 1984-2002م.
- رئيس تحرير ومؤسس مجلة التعاون في الأمانة العامة.
- سفير في وزارة الخارجية 2002 - 2004م. وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان.
- استشاري تعليم متفرغ ورئيس الدار التربوية للدراسات والاستشارات من عام 2004م.
- تقديم أعمال استشارية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واليونسكو، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ومنتدى الفكر العربي ولوزارة المعارف.

الإنجاز العلمي والمشاركات العلمية

- العديد من البحوث العلمية والدراسات المنشورة في مجلة كلية التربية جامعة أم القرى، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة شؤون عربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ومجلة التعاون ورسالة الخليج العربي.
- كتاب عن «التربية والتنمية» في سلسلة عالم المعرفة - الكويت 1985م.
- مشارك في الموسوعة العربية العالمية للتعليم العالي طبعة 1992م.
- كتاب عن تقويم النظام التربوي من منظور التنمية في دول الخليج العربية صدر في الرياض عام 1995م.
- مشارك في تأسيس الموسوعة العربية العالمية - الرياض 1996م.
- عضو لجنة الإشراف على إعداد الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1999-2002م.
- عضو لجنة التحكيم للجائزة العربية التقديرية للتربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 2000 و 2002م.
- عضو لجنة تحديث استراتيجية تطوير التربية العربية 2003 - 2006م.

الحلقة الرابعة والعشرون شخصيات خدمت المسيرة

هذه الزاوية تسلط الضوء
على سيرة إحدى الشخصيات
التي ساهمت في مسيرة
الأمانة العامة لمجلس
التعاون، ونستعرض في
هذا العدد (86) لشهر مايو
(2015م)

سيرة سعادة الدكتور/
عبدالعزیز عبدالله الجلال
مدير عام قطاع الإنسان
والبيئة

(فبراير 1984م - يوليو
2002م)



قلعة نزوى - سلطنة عمان



تصميم وتنفيذ مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية